مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 18

أكتوبر - ديسمبر 2025م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	دلالة النعت على التوكيد في القرآن الكريم، مواضعها وآثارها دراسة نحوية دلالية **د. عمر بن عواد الحربي**	٩
٢)	جموع القلة الخارجة عن القياس في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي –جمعًا ودراسة **د. محمد بن جزاء بن زقحان الرويس العتيبي**	٥٩
٣)	التنبيهات الصرفية الخلافية في كتاب الشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي –جمعًا ودراسةً **د. نوها جاد المولى علي جاد المولى**	١٣٥
٤)	تعليلات الفراء الصوتيَّة في كتابه كتاب لغات القرآن **د. سلوى راجح محمد العبدلي الشريف**	١٩٩
٥)	أثر المحظورِ اللّغويّ في توليد الألفاظ دراسة دلاليّة تداوليّة **وفاء بنت لافي بن مقبل الرّشيديّ**	٢٤١

م	البحث	الصفحة
٦)	قراءة في مشاريع تجديد الدرس البلاغي في المملكة العربية السعودية مشروع بلاغة النص العلمي عند عبد الله بانقيب أنموذجا **د. غادة محمد ذاكر الزبيدي**	٢٨٥
٧)	بلاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفيَّةِ فِي المُعَلَّقاتِ السَّبْعِ دراسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ **د. عواد بن ملفي بن زايد الشمري**	٣٢٣
٨)	القيم الحجاجية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي دراسة تطبيقية في باب العلم **د. أمينة بنت سعود بن خيشان القرشي**	٣٧٣
٩)	الإشاريَّات التداوليَّة في مرويَّات أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها بدء الوحي ومبشِّرات النبوَّة (أنموذجًا) **د. فوزيَّة بنت سعد القرني**	٤٢٣
١٠)	تأثير إستراتيجية خريطة الكلمة في تنمية المفردات اللغوية لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى **د. وائل مطر حسن الحربي**	٤٧١

بلاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ-دراسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

The Rhetoric of Structural Cohesion in Negative Nominal Sentence Constructs within the Seven Mu'allaqat An Analytical Study

د. عواد بن ملفي بن زايد الشمري

أستاذ البلاغة والنقد المشارك بقسم اللغة العربية بجامعة حائل

البريد الإلكتروني: aw.alshammary@uoh.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
31/08/2025		15/10/2025
نشر البحث A Research Publication		
جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ = December 2025		
DOI:10.36046/2356-000-018-007		

المُسْتَخْلَصُ

دَرَسَ البَحْثُ مَوْضُوعَ "بَلَاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ" دِرَاسَةً تَحْلِيلِيَّةً. وَهَدَفَ إِلَى الكَشْفِ عَنْ بَلَاغَةِ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ بـ"لَيْسَ" وَ"لَا" وَ"مَا"، وَإِلَى مُحَاوَلَةِ الإِسْهَامِ فِي تَوْسِيعِ أُفُقِ الدَّرْسِ البَلَاغِيِّ بِدِرَاسَةِ الأَسَالِيبِ اللُّغَوِيَّةِ دِرَاسَةً تَسْعَى إِلَى بَيَانِ دُورِهَا البَلَاغِيِّ فِي التَّرْكِيبِ. وَاتَّبَعَ البَحْثُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ؛ لِأَنَّ البَحْثَ يَسْعَى إِلَى تَوْظِيفِ نَظَرِيَّةِ النَّظْمِ فِي الكَشْفِ عَنِ اللَّطَائِفِ البَلَاغِيَّةِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ، وَتَوْظِيفُ النَّظْمِ يُنَاسِبُهُ اتِّبَاعُ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ. وَسَارَ البَحْثُ عَلَى خُطًا إِجْرَائِيَّةٍ تَمَثَّلَتْ فِي الآتِي: أَوَّلًا: ذِكْرُ البَيْتِ الشِّعْرِيِّ. ثَانِيًا تَحْدِيدُ مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنَ البَيْتِ الشِّعْرِيِّ. ثَالِثًا: تَحْلِيلُ التَّرْكِيبِ المَنْفِيِّ تَحْلِيلًا بَلَاغِيًّا. وَتَوَصَّلَ البَحْثُ إِلَى عِدَّةِ نَتَائِجَ مِنْ أَبْرَزِهَا: شُيُوعُ اسْتِعْمَالِ "لَيْسَ" فِي شِعْرِ المُعَلَّقَاتِ بِصُورَةٍ كَبِيرَةٍ، فَوَرَدَتْ عِنْدَ جَمِيعِ شُعَرَاءِ المُعَلَّقَاتِ بِاسْتِثْنَاءِ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ الَّذِي لَمْ يَسْتَعْمِلْ نَفْيَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ مُطْلَقًا، بَيْنَمَا تَقَارَبَ اسْتِعْمَالُ أَدَاتَيْ النَّفْيِ "لَا" وَ"مَا" فِي ذَلِكَ الشِّعْرِ. وَدَلَالَةُ أُسْلُوبِ النَّفْيِ عَلَى مَعَانٍ عِدَّةٍ: كَالفَخْرِ وَالسُّخْرِيَّةِ وَالتَّعَجُّبِ وَالاسْتِدْرَاكِ وَالتَّحْذِيرِ وَالحَثِّ والتَّحْضِيضِ.

الكَلِمَاتِ المِفْتَاحِيَّة: نَظْمٌ، بَلَاغَةٌ، أُسْلُوبٌ، نَفْيٌ، مُعَلَّقَاتٌ.

Abstract

This study undertakes a meticulous analytical examination of the theme: "The Rhetoric of Structural Cohesion in Negative Nominal Sentence Constructs within the Seven Mu'allaqat." Its principal objectives are to illuminate the rhetorical artistry inherent in the structural composition of negative nominal sentences formed with *laysa*, *lā*, and *mā*, and to contribute to the expansion of rhetorical scholarship through an investigation of linguistic styles that underscores their rhetorical function within syntactic formations.

Employing a descriptive-analytical methodology, the research applies the theory of structural cohesion (*nazm*) to reveal the nuanced rhetorical dimensions embedded within negative nominal constructions—an approach well-suited to the chosen methodological framework. The investigation adhered to a systematic procedure comprising: first, the citation of the poetic line; second, the pinpointing of the pertinent excerpt within the verse; and third, a detailed rhetorical analysis of the negative structure.

Among its salient conclusions, the study discerns the predominant use of *laysa* throughout the Mu'allaqat, observed in the works of all the poets save Labīd ibn Rabīʿah, who entirely abstained from employing nominal sentence negation. By contrast, the occurrences of the negative particles *lā* and *mā* proved to be relatively commensurate. Furthermore, the analysis disclosed that the rhetorical use of negation conveys a spectrum of meanings, including but not limited to: pride, sarcasm, astonishment, rectification, warning, exhortation, and instigation.

Keywords: structural cohesion, rhetoric, style, negation mu'allaqat.

المُقَدِّمَةُ

تُعدُّ نظريَّةُ النَّظمِ طريقةً فاعلةً في التَّحليل البلاغيّ؛ لأنَّها تتعامل مع التَّركيب على أنَّه نظم من الكلمات الَّتي تؤدِّي كلُّ واحدة منها وظيفةً في مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فهي نظريَّةٌ تسعى إلى كشف ما انطوى عليه التَّركيب من دلالات ومعانٍ بلاغيَّة. وهذه السِّمة فيها جعلتها مناسبة لتحليل البيان العالي المتَّسم بالعمق والجزالة.

ويأتي الشِّعر الجاهليُّ في أعلى طبقات الشِّعر العربيّ؛ "فهو الأصل والرَّافد للشِّعر العربيّ في العصور الَّتي تلتْ الجاهليَّة إلى يومنا هذا، وأنَّ مَن يُحْسن فهم الشِّعر ويصبر على مراجعته لا يتردَّد في القطع بأنَّ شِعر الجاهليَّة هو أصفى شِعر العربيَّة، وأسخاه، وأَسْرَاه..."[(١)]. وهذا الشِّعر نفسه له تصنيفات من حيث الجودة والامتياز يأتي في طليعتها شِعر المعلَّقات، فهي ذروة سنام الشِّعر الجاهليّ؛ وذلك لِمَا فيها من ملامح إبداعيَّة، وخصائص بلاغيَّة، ولطائف بيانيَّة جعلتْ الأدباء والدَّارسينَ والنُّقَّاد يُقبلون عليها بالحفظ والدَّرس والشَّرح والتَّحليل.

ونصوص المعلَّقات حافلة بالأساليب اللُّغويَّة المتنوِّعة، ومن هذه الأساليب أسلوب النَّفي الَّذي له حضور بارز فيها من حيث: غزارته، وتنوُّع أدواته، ودلالاته البلاغيَّة، ودوره في تشكيل معاني الشُّعراء.

وعلى ضوء ما تقدَّم، فإنَّ لموضوع "بَلَاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ" أهميَّةً في توثيق الصِّلة بشعرنا العربيّ الأصيل؛ وذلك بدراسة أحد الأساليب اللُّغويَّة في نصوص شِعريَّة بلغتْ ذروة بيان العرب الشِّعريّ، معتمدة على نظريَّة بلاغيَّة قادرة على سبر غوره، وكشف أسراره، وإبراز لطائفه.

(١) محمَّد أبو موسى، "الشِّعر الجاهليُّ: دراسة في منازع الشُّعراء". (ط١، القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٨م)، ٦.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ المَوْضُوعِ:

تعود أسباب اختيار موضوع البحث إلى الآتي:

- الرَّغبةُ في دراسة الشِّعر الجاهليّ، وتوثيق الصِّلة به، في مدوَّنة طالما وُضَعَتْ في علياء نِتَاج العرب الشِّعريّ.
- حضور أسلوب النَّفي، على اختلاف أدواته، في شِعر المعلَّقات على نحو لافت.
- خلوُّ المدوَّنة البلاغيَّة من دراسة بلاغيَّة تخصُّ أسلوب النَّفي في شِعْر المعلَّقات بالدَّرس والتَّحليل، وإظهار ما وراء التَّركيب من نُكَتٍ ولَطَائِفَ بلاغيَّةٍ.

أَهْدَافُ البَحْثِ:

للبحث أهدافٌ يسعى إلى إنجازها، وتتمثَّل في النُّقط الآتية:

- الكشف عن بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"ليس".
- الكشف عن بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"لا".
- الكشف عن بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"ما".
- الإسهام في توسيع أفق الدَّرس البلاغيّ، وذلك بدراسة الأساليب اللُّغويَّة دراسة تسعى إلى بيان دورها البلاغيّ في التَّركيب.

الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةِ:

شِعر المعلَّقات وأسلوب النَّفي حظيا بدراسات كثيرة يصعب حصرها أو الوقوف عليها، إلَّا أنَّ موضوع البحث، وهو "بَلَاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ"، لم يقف الباحث على مَن درسه دراسةً بلاغيَّةً تُعنى بكشف أسرار النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة فيه.

هذا، وقد استفاد البحث من دراسة نحويَّة لأسلوب النَّفي في المعلَّقات، بعنوان "أسلوب النَّفي وأدواته في المعلَّقات العشر"، للدُّكتور سعد سيِّد أحمد عبد الرَّحيم، وهي دراسة نحويَّة منشورة في مجلَّة كلِّية الآداب في جامعة الفيُّوم في عدد (يناير

٢٠١٩م)، ومناط استفادة البحث من تلك الدِّراسة يكمن في الانتفاع بالإحصاء الَّذي أجرته لأساليب النَّفي في المعلَّقات.

مَنْهَجُ البَحْثِ:

طبيعة الموضوع اقتضت اتِّباع المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ؛ لأنَّ البحث يسعى إلى توظيف نظريَّة النَّظم في الكشف عن اللَّطائف البلاغيَّة في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة، وتوظيف النَّظم يناسبه اتِّباع المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ. وسار البحث على خُطًا إجرائيَّة تمثَّلت في الآتي:

أوَّلًا: ذِكْرُ البيت الشِّعريِّ.

ثانيًا تَحْدِيدُ مَوْضِعِ الشَّاهد من البيت الشعري.

ثالثًا: تَحْلِيلُ التَّرْكِيبِ المنفيِّ تحليلًا بلاغيًّا.

حُدُودُ البَحْثِ:

سَيَعْمَدُ البحثُ إلى دراسةِ بَلَاغَةِ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ، وهي: معلَّقة امرئ القيس، وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، ولبيد بن ربيعة، وعمرو بن كلثوم، وعنترة بن شدَّاد، والحارث بن حِلِّزَة. فهؤلاء أصحاب المعلَّقات كما هو متواتر ومثبت "في أكثر الروايات"(١)، وهم الشُّعراء "الَّذين اختار حمَّاد الرَّاوية قصائدهم، فألَّف منها اختياراته"(٢)، وهي المثبتة في أبرز شرح لها، وهو شرح ابن الأنباريِّ المسمَّى بـ"شرح القصائد السَّبع الطِّوال". وسيعتمد البحث في دراسته لهذه التَّراكيب على رواية أبيات المعلَّقات من هذا الشَّرح بتحقيق: عبد السَّلام هارون.

(١) كارل بروكلمان، "تاريخ الأدب العربيِّ". ترجمة عبد الحليم النَّجَّار، (ط٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ١: ٦٧.

(٢) جواد علي، "المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام". (د.ط، بغداد: جامعة بغداد، د.ت)، ٩: ٥١٩.

خُطَّةُ البَحْثِ:

تكوَّن هيكل البحث من العناصر الآتية:

التَّمهيد: وفيه:

أوَّلًا: أسلوب النَّفي الصَّريح.

ثانيًا: أسلوب النَّفي الضِّمنيّ.

المبحث الأوَّل: بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"ليس".

المطلب الأوَّل: تركيب "ليس" مع اسمها المحذوف وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة.

المطلب الثَّاني: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة.

المطلب الثَّالث: تركيب "ليس" مع خبرها (شبه الجملة) واسمها نكرة.

المطلب الرَّابع: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها معرفة اتَّصلتْ به باء زائدة.

المطلب الخامس: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها معرفة.

المطلب السَّادس: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها جملة فعليَّة.

المطلب السَّابع: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها شبه جملة.

المطلب الثَّامن: تركيب "ليس" مع خبرها شبه جملة واسمها معرفة.

المطلب التَّاسع: تركيب "ليس" مع خبرها جملة فعليَّة واسمها نكرة.

المبحث الثَّاني: بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"لا".

المطلب الأوَّل: تركيب "لا" مع اسمها نكرة مبني على الفتح المُقدَّر وخبرها شبه جملة.

المطلب الثَّاني: تركيب "لا" مع المبتدأ نكرة والخبر محذوف.

المطلب الثَّالث: تركيب "لا" مع اسمها مضافًا، وخبرها محذوف.

المطلب الرَّابع: تركيب "لا" مع اسمها وخبرها جملة فعليَّة.

المطلب الخامس: تركيب "لا" مع اسمها محذوف وخبرها اتَّصلت به باء زائدة.

المطلب السادس: تركيب "لا" مع المبتدأ ضميرًا والخبر جملة فعليَّة.

المبحث الثَّالث: بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"ما".

المطلب الأوَّل: تركيب "ما" مع اسمها وخبرها اتَّصلت به باء زائدة.

المطلب الثَّاني: تركيب "ما" مع المبتدأ مع إلَّا والخبر.

المطلب الثَّالث: تركيب "ما" مع "إنْ" الزَّائدة والخبر شبه جملة مقدَّم والمبتدأ نكرة مؤخَّر.

الخاتمة: وضُمِّنتْ نتائج البحث وتوصياته.

المصادر والمراجع: ودُوِّنَ فيها ما رجع له البحث من كُتب وأبحاث ودراسات.

التَّمْهِيدُ

أُسْلُوبُ النَّفِي:

الخبر في عُرف البلاغيّين هو كلُّ قول يصحُّ أنْ تقول لقائله صدقت فيه أو كذبت، يقول ابن فارس: "أمَّا أهل اللُّغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنَّه إعلام، تقول: أخبرته أخبره، والخبر هو العلم. وأهل النَّظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرًا في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم"(١).

وابن فارس نظر إلى الخبر من زاويتين، لكنَّ مفهوم الخبر أوسع من ذلك؛ لأنَّه يستخدم في معانٍ متعدِّدة بحسب اصطلاح أهل كلِّ علم، فالخبر –مثلًا– عند أهل متن اللُّغة بمعنى العلم، وعند أهل النَّحو قسيم المبتدأ، وعند أهل البلاغة قسيم الإنشاء.

والخبر قسيم الإنشاء يأتي مثبتًا في تراكيب، ويسمَّى الخبر المثبت. ويأتي في تراكيب أخرى منفيًّا، ويسمَّى الخبر المنفيَّ.

وعلى هذا فالنَّفي ضدُّ الإثبات حتَّى عرَّفوه بضدِّه فقالوا: "النَّفي: خلاف الإثبات، ويُسمَّى الجحد، وهو من الحالات الَّتي تلحق المعاني التَّامَّة والتَّعبيرات الكاملة، وكلُّ معنى يلحقه النَّفي يُسمَّى منفيًّا"(٢).

والَّذي يهمُّ البحث الخبر المنفيُّ، فهو يأتي كثيرًا في شِعر وقليلًا في آخر بحسب أحوال القول، قال أسامة ابن منقذ: "اعلم أنَّ النَّفي قد كَثُرَ في أشعار العرب

(١) أحمد بن فارس، "الصَّاحبي". تحقيق: السَّيِّد أحمد صقر، (د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت)، ٢٨٩.

(٢) محمَّد سمير اللبدي، "معجم المصلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة". (ط١، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ١٩٨٥م)، ٢٢٧.

المحدثين"[1]، وهذا حكم أكَّده ابن منقذ بالأمر و"أنَّ" و"قد" المؤَكِّدتين، إلَّا أنَّ في كلامه نظرًا؛ لأنَّ الَّذي يحدِّد نوع الخبر من إثبات أو نفي أحواله، ففي حال الهجوم -مثلًا- تكثر الأخبار المثبتة، وفي حال الدِّفاع تكثر الأخبار المنفيَّة، ولذلك تجد للشَّاعر نفسه قصيدة كثُرتْ فيها الأخبار المثبتة وقلَّت في قصيدة أخرى.

وللخبر المنفيِّ قسمان: فالقسم الأوَّل يسمَّى بالنَّفي الصَّريح، والقسم الثَّاني يسمَّى بالنَّفي الضِّمني.

وسيعرض البحث لهذين القسمين في عجالة موجزة في الآتي:

أوَّلًا: النَّفي الصَّريح:

ويسمَّى -أيضًا- بالنَّفي المحض، وهو أسلوب يفيد النَّفي بواسطة أدوات مخصوصة، وهي: لم، ولمَّا، وما، وإنْ، ولا، ولات، ولن، وليس، وغير. فإذا أردتَّ -مثلًا- نفي جملة: "سافر زيد"، أضفتَ في أوَّلها أداة نفي فتقول: لم يسافر زيد. وسمِّي صريحًا؛ لأنَّك صرَّحتَ بذكر الأداة فيه.

ثانيًا: النَّفي الضِّمنيُّ:

ويُسمَّى -أيضًا- بالنَّفي غير المحض، وهو أسلوب يفيد النَّفي من دون واسطة أدوات النَّفي الصَّريح، وذلك كقولك لمحاورك: "كلامك يفتقد الصِّحة"، فأنتَ نفيتَ كلامه، ولم تستعمل أداة من أدوات النَّفي الصَّريح؛ ولذلك سُمِّي ضمنيًّا، وفي هذا الأسلوب أدب ولباقة في الحوار؛ لأنَّك تجنَّبتَ التَّصريح بالنَّفي.

والنَّفي الضِّمنيُّ له طرائق كثيرة كالَّذي تقدَّم، أو كالاستثناء والإضراب والاستدراك، أو غير ذلك.

---

(١) أسامة بن منقذ، "البديع في نقد الشِّعر". تحقيق: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، (د.ط، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت)، ١٢٣.

هذا، والبحث سيدرس النَّفي الصَّريح دون الضِّمنيّ؛ لأنَّ الموضوعين مختلفان، وسيدرس أسلوب النَّفي في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة دون الفعليَّة؛ لأنَّ دراستهما معًا سيطيل أمد البحث، وسيدرس من أدوات نفي الجملة الاسميَّة: "ليس، ولا، وما"؛ لأنَّها الأدوات الَّتي نُفيتْ فيها الجملة الاسميَّة في المعلَّقات، فجاءتْ الجملةُ الاسميَّةُ في المعلَّقات السَّبع منفيَّةً بـ"ليس" سبع عشرة مرَّة، وبـ"لا" ستَّ مرَّات، وبـ"ما" خمس مرَّات، وفي المباحث الآتية بيان لبلاغة النَّظم فيها:

المبحث الأوَّل: بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"ليس"

وَرَدَتْ الجملةُ الاسميَّةُ في المعلَّقات السَّبع منفيَّة بـ"ليس" سبع عشرة مرَّة، فوردت خمس مرَّات عند عنترة بن شدَّاد، وأربع مرَّات عند طرفة بن العبد، وثلاث مرَّات عند امرئ القيس، وثلاث مرَّات عند الحارث بن حلِّزة، ومرَّة عند زهير، ومرَّة عند عمرو بن كلثوم، ولم ترد عند لبيد بن ربيعة.

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ هذه الأداة تفاوتَ توزُّعها في شِعر المعلَّقات، فنجد أنَّها بلغت الذُّروة عند عنترة في حين انعدمتْ عند لبيد.

هذا، وجاءتْ التَّراكيب المنفيَّة بـ"ليس" في تسع صور، وسيعرضها البحث في المطالب التسعة الآتية:

المطلب الأوَّل: تركيب "ليس" مع اسمها المحذوف وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع ثمانيَ مرَّاتٍ، فورد في معلَّقة امرئ القيس مرَّتينِ، فاستعمله في المرَّة الأولى في وصف عنق محبوبته، وذلك في قوله[1]:

وَجِيدٍ كَجِيدِ الرِّيْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتْهُ وَلَا بِمُعَطَّلِ

والشَّاهد قوله: "... لَيْسَ بِفَاحِشٍ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (فاحش) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف المقدَّر بـ(هو) يعود على (الجِيد)، وأصل التَّركيب: ليس الجِيد فاحشًا.

وبتأمُّل التَّركيب تجد أنَّه حذف منه المسند إليه (الجِيد)؛ لأنَّه مفهوم من قوله: "وَجِيدٍ كَجِيدِ الرِّيْمِ"، وَذَكَرَ المسند (بفاحش)؛ لأنَّه مجهول، فكلُّ معروف يُحذف من التَّركيب بشرط ألَّا يترتب على ذكره غرض بلاغيٌّ، وكلُّ مجهول لا يُحذف من التَّركيب، وهذا ما صنعه الشَّاعر في تركيبه المنفيّ؛ فحذف المعروف (المسند إليه)،

(١) محمَّد بن القاسم الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات". تحقيق:: عبد السلام هارون، (ط٥، القاهرة: دار المعارف، د. ط)، ٦١.

وذكر المجهول (المسند). والفاحش ما جاوز حدَّ الاعتدال، فالفاحش كلُّ "شيء جاوز قدْرَهُ وحدَّهُ"[١]، وزيادة (الباء) في قوله: "بفاحش" أضفتْ على معنى النَّفي تأكيدًا وتقوية، فكلُّ زيادة في المبنى تستبع زيادة في المعنى، وتضاعفتْ معاني التَّأكيد والتَّقوية في مجيء كلمة (فاحش) على صيغة اسم الفاعل، فأفادتْ الصِّيغة ثبوت نفي الفُحش؛ لأنَّ صيغة اسم الفاعل تُفيد الثُّبوت فهي "أدوم وأثبت من الفعل"[٢] ووقعتْ الجملة المنفيَّة "لَيْسَ بِفَاحِشٍ" نعتًا لما قبلها (الجيد)، فأفاد التَّركيب المنفيُّ عناية الشَّاعر في تقصِّي أوصاف عنق محبوبته. والمعنى على ضوء تحليل التَّركيب المنفيِّ: عنقٌ اعْتَدَلَ قوامُهُ واكْتَمَلَ حُسْنُهُ على أجمل صورة وأتمّ ما يكون.

والمرَّة الثَّانية الَّتي أُستعمل فيها التَّركيب في معلَّقة امرئ القيس جاءتْ في وصف فرسه، وذلك في قوله[٣]:

ضَلِيعٍ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ

وموضع الشَّاهد جاء في قوله: "... لَيْسَ بِأَعْزَلِ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (أعزل) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف المقدَّر بـ(هو) يعود على (ذيل فرسه)، وأصل التَّركيب: ليس الذَّنَبُ أعزلَ.

وبالنَّظر في التَّركيب تجد أنَّ المسند إليه (ذيل فرسه) محذوف، والغرض من حذفه: الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر[٤]؛ لأنَّ قوله: "سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ"

(١) محمد بن مكرم ابن منظور، "لسان العرب". تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، (د.ط، القاهرة: دار المعارف، د.ت)، مادة فحش، ٥: ٣٣٥٦.

(٢) فاضل صالح السَّامرائي، "معاني الأبنية في العربية". (ط٣، عمَّان: دار عمَّار، ٢٠١٢م)، ٤١.

(٣) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٩٠.

(٤) من الأغراض البلاغية لحذف المسند إليه. يُنظر: يوسف بن أبي بكر السَّكاكي، "مفتاح العلوم". تحقيق: نعيم زرزور، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٩٨٧م)، ١٧٦

قرينة لفظيَّة تدلُّ على المحذوف ولا داعٍ بلاغيٌّ لذكره، وجاء المسند (بأعزل) نكرة متَّصلة به باء زائدة، والأعزل عيب يكون في عَسِيبِ ذَنَب الفرس تجعله يميل إلى إحدى ناحيتي الفرس، "ويُكره من الفرس أن يكون أعزلَ، ذَنَبه في ناحية"(١)، فنفى الشَّاعر عن فرسه هذه الصِّفة، وزاد النَّفي تأكيدًا بإدخال حرف الجرِّ الزَّائد "الباء" على خبر "ليس"؛ ليعطي معنى النَّفي مزيد قوَّة، فقال: "ليس بأعزل". فأفادتْ الجملة المنفيَّة أنَّه فرس بلغ مرتبة تمام الخلق واستوفى درجة الكمال حتَّى في أدقِّ خصال الخيل الأصيلة.

ووردَ التَّركيب نفسه في معلَّقة طرفة بن العبد مرَّة واحدة، وذلك في سياق وصف سيفه وتنزيهه من المثالب، فقال(٢):

حُسَامٍ إِذَا مَا قُمْتُ مُنْتَصِرًا بِهِ كَفَى العَوْدَ مِنْهُ البَدْءُ لَيْسَ بِمِعْضَدِ

والشَّاهد جاء في قوله: "... لَيْسَ بِمِعْضَدِ". والمعنى هو: إنَّ حكمَ المسندِ (معضد) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف والمقدَّر بـ(هو) يعود على (السَّيف)، وأصل التَّركيب: ليس الحسام معضدًا.

وتجد أنَّ التَّركيب تضمَّن حذفًا للمسند إليه (السَّيف)، فهو مفهوم من السِّياق، ولا داعٍ بلاغيٌّ لذكره فحذفه. واشتمل المسند على مزيد تأكيد بدخول الباء الزائدة عليه، فقال (بمعضد)، وهو يريد بهذا التَّأكيد إبراز قيمة سيفه، فرفعه عن أدنى ما يمكن أنْ تُمتهن به السُّيوف؛ لأنَّ المِعْضَدَ وَالمِعْضَادَ مِنَ السُّيُوفِ: "المُمْتَهَنُ فِي قَطْعِ الشَّجَرِ ... وَالمِعْضَادُ سَيفٌ يَكُونُ مَعَ القَصَّابِينَ تُقْطَعُ بِهِ العِظَامُ"(٣)، فنفى هذه الصِّفة عن سيفه؛ وذلك لأنَّ كونه سيفًا حسامًا حادًّا قاطعًا إذا انتصر صاحبه به لا يمنع من استعماله في غير قتال، فاحتاط الشَّاعر لهذا المعنى بأسلوب النَّفي، فكشفت

(١) الأنباريُ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٩٠.
(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢١٤.
(٣) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة عضد، ٤: ٢٩٨٤.

الجملة المنفيَّة عن منزلة السَّيف عنده، وأبانت عن قيمته، فهو سيف عزيز لم يمتهنه صاحبه باستعماله في مواضع تُدني منزلته وتحطُّ من قيمته. ولهذا المعنى نظير وهو شطر بيت رواه ابن منظور عن ثعلب: "سَيْفًا بِرِنْدًا لَمْ يَكُنْ مِعْضَادَا"(١)، فكأنَّ ذلك مَهْيع عند القوم في حفظ قيمة سيوفهم وتنزيهها عن الامتهان.

وورد التَّركيب –أيضًا– في معلَّقة زهير بن أبي سلمى مرَّة واحدة، وذلك في سياق تغنّيه بهرم بن سنَّان والحارث بن عوف اللَّذين تحمَّلا ديات القتلى من عبس وذبيان إبَّان حرب داحس والغبراء، فقال(٢):

تُعَفَّى الكُلُومُ بِالمِئِينَ فَأَصْبَحَتْ يُنَجِّمُهَا مَنْ لَيْسَ فِيهَا بِمُجْرِمِ

والشَّاهد قوله: "لَيْسَ فِيهَا بِمُجْرِمِ". والمعنى: إنَّ حكم المسند (مجرم) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف المقدَّر بـ(هو) يعود على الاسم الموصول (مَنْ)، وأصل التَّركيب: ليس هو مجرمًا فيها.

وبالنَّظر في التَّركيب تجد أنَّ المسند إليه محذوف؛ لأنَّه مفهوم ممَّا قبله. وجاء المسند (بمجرم) مؤكَّدًا بحرف الجرِّ الزَّائد؛ وذلك لتأكيد نفي مشاركة الممدوحَينِ في الحرب بين عبس وذبيان، والإجرام بمعنى: التَّعدي والذَّنْب(٣)، ومجيء المسند بصيغة اسم الفاعل أكَّد تحقُّق نفي المشاركة، وهذا مفهوم من دلالة صيغة اسم الفاعل على تحقُّق الثُّبوت، وفي تقديم الجارِّ والمجرور (فيها) على خبر (ليس) مزيد تأكيد في نفي مشاركة السَّيدين في هذه الحرب، فممَّا يفيده تقديم شبه الجملة التَّأكيد. فأبرز التَّركيب المنفيُّ جميل خصال هذين السَّيدين، فهما على الرَّغم من عدم مشاركتهم في

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة عضد، ٤: ٢٩٨٤.
(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٦٤.
(٣) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة جرم، ١: ٦٠٤.

تلك الحرب إلَّا أنَّهما دَفَعَا دية القتلى، وهذا أدعى في تأكيد رسوخ صفات السَّخاء والسَّماحة فيهما.

وردَ التَّركيب –أيضًا– في معلَّقة عنترة بن شدَّاد أربع مرَّات، فالأولى جاءتْ في سياق حديثه عن تعلُّقه بفتاة أثناء محاربة قومها، فقال يُصِّور ذلك[1]:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكِ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

والشَّاهد قوله: "لَيْسَ بِمَزْعَمِ". والمعنى: إنَّ حكم المسند (مزعم) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف المقدَّر بـ(هذا)، وأصل التَّركيب: ليس هذا الزَّعمُ مزعمًا.

وعند تأمل التركيب تجد أنَّ المسند إليه محذوف؛ لضيق المقام، فهو يتعجَّب ممَّا اعترضه وعلق به من حبِّ تلك الفتاة الَّتي قتل قومها فحبُّها عَرَضٌ من الأعراض اعترضه دون طلب منه، وهذا أمر عجيب يدعو إلى الحيرة؛ لأنَّ الحبَّ مستبعدٌ في مثل هذه الأحوال، ولذلك استدرك على نفسه فقال: ليس هذا من أفعالي وليس هو من مطامعي؛ وهذا مُفاد من أنَّ الزَّعَمَ في بيت عنترة بمعنى الطَّمع[2]. وجاء المسند (بمزعم) مؤكَّدًا بالباء الزَّائدة لتأكيد نفي الطَّمع بنيل حبِّ تلك الفتاة، فكيف يكون له ذلك وهو في الوقت عينه يقتل قومها، فهذان أمران لا يستقيمان، وصاغ الشَّاعر المسند (مَزْعَم) على صيغة (مَفْعَل) للدَّلالة على اسم المكان، فكأنَّه قال: ليس في هذا الحبِّ مكانًا للطَّمع، فأبان التَّركيب المنفيُّ عن بطلان هذا الطَّمع في حبِّ تلك الفتاة.

والمرَّة الثَّانية الَّتي ورد فيها التَّركيب عند عنترة جاءتْ في سياق وصفه لروضة غنَّاء، فقال في ذلك[3]:

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٣٠٠.

(٢) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة زعم، ٣: ١٨٣٦.

(٣) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٣١١.

أَوْ رَوْضَةً أُنُفًا تَضَمَّنَ نَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ الدِّمْنِ لَيْسَ بِمَعْلَمِ

والشَّاهد قوله: "لَيْسَ بِمَعْلَمِ". والمعنى: إنَّ حكم المسند (معلم) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف المقدَّر بـ(هو) يعود على مكان الرَّوضة، وأصل التَّركيب: ليس المكان معلمًا؛ أي: مشهورًا.

وبتأمل التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ المسند إليه محذوف؛ لظهوره بدلالة القرينة، فالحديث الَّذي سبق التَّركيب المنفيَّ كان عن مكان الرَّوضة، وعلى هذا قُدِّر المحذوف بـ(هو)؛ لأنَّه عائد على مكان الرَّوضة لا الرَّوضة، ولو كان المحذوف عائد على الرَّوضة لقال: (ليستْ). وجاء المسند (بمعلم) متَّصلًا بالباء الزَّائدة للتَّأكيد على أنَّها أرض بِكْرٌ لم تُوطأ، فهي روضة "في مكان ناء ليس بمعروف ولا مشهور"[١]، فلم تختلف عليها الأقدام فتتحطَّم الأزهار ويتلاشى أريجها المعطار، وهذا أدعى في قوَّة انتشار عبق الرَّوضة العطرة في محيطها. فكشف التَّركيب المنفيُّ عن أنَّ الرَّوضة في مكان بِكْرٍ لم تَطَأْهُ قدم، فأبان بذلك عن طراوة أزهارها وانتشار عبيرها الفوَّاح في أنحائها.

والمرَّة الثَّالثة الَّتي ورد فيها التَّركيب عند عنترة جاءتْ خلال وصفه للذُّباب وهو يمرح في تلك الروضة الغنَّاء[٢]:

وَخَلَا الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرِدًا كَفِعْلِ الشَّارِبِ المُتَرَنِّمِ

وموضع الشَّاهد جاء في قوله: "... فَلَيْسَ بِبَارِحٍ". والمعنى: إنَّ حكم المسند (بارح) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف والمقدَّر بـ(هو) يعود على الذُّباب، وأصل التَّركيب: ليس الذُّباب بارحًا.

(١) عبد العزيز محمَّد الفيصل، "المعلَّقات العشر". (ط٢، الرِّياض: طبعة خاصة للمؤلف، ٢٠٢٢م)، ٢: ٤٠٣.

(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٣١٤.

وبالنَّظر في التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ المسند إليه محذوف، وتقديره (هو) يعود على الذُّباب. وجاء المسند (ببارح) مؤكَّدًا بحرف الجرّ الزَّائد لتأكيد تمسُّك الذُّباب بهذه الرَّوضة فلا يغادرها إلى غيرها، فبَرِحَ الأرض: فارقها[1]، ونفي البراح نفي للفراق، ومجيء صيغة المسند على زنة (فاعل) أضفت على التَّركيب المنفيّ ثبوت نفي مغادرة الرَّوضة؛ لكون صيغة اسم الفاعل تفيد الدَّوام والثَّبات بعكس صيغة الفعل الَّتي تفيد التَّجدُّد والحدوث. فأظهر التَّركيب المنفيُّ تشبُّث الذُّباب بالرَّوضة فلا يغادرها لفضلها على غيرها؛ لكونها خلت من الإنسان والحيوان فبقيت جدَّتها على وضعها الأوَّل.

والمرَّة الرَّابعة الَّتي ورد فيها التَّركيب عند عنترة جاءتْ في سياق وصف خصمه الَّذي أجهز عليه، يقول مصوِّرًا قوَّة بنيته الجسديَّة[2]:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ

والشَّاهد قوله: "لَيْسَ بِتَوْأَمِ". والمعنى: إنَّ حكم المسند (بتوأم) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف المقدَّر بـ(هو) يعود على البطل، وأصل التَّركيب: ليس البطل بتوأم.

والتَّركيب المنفيُّ (لَيْسَ بِتَوْأَمِ) حُذِفَ منه المسند إليه؛ لدلالة ما قبله عليه. وذُكِرَ المسند (بِتَوْأَمِ)؛ لأنَّ فهم الجملة يستلزم ذكره، فلا قرينة تدلُّ عليه حتَّى يُحذف، وعلى هذا صار ذكره واجبًا. والشَّاعر يريد إبراز سمات القوَّة في خصمه؛ لكي يبيّن أنَّه لم يقضِ على خصم سهل، بل قضى على خصم شديد البأس مكتمل القوَّة، فالشَّاعر -قبل التَّركيب المنفيّ- كان في سياق استعراض قوَّة خصمه، فلمَّا وصل إلى نهاية البيت ذكر دليلًا من دلائل قوَّة خصمه البدنيَّة مستعملًا أسلوب النَّفي، فقال: (لَيْسَ بِتَوْأَمِ)، ويريد بهذا أنَّ خصمه كان وحيدًا في رَحِمِ أُمِّه، فلم يشاركه آخر في الرَّحِمِ

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة جرم، ١: ٢٤٥.

(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٣١٤.

فيقاسمه الغذاء، وأدخل الباء على المسند لتأكيد هذه الصِّفة في خصمه، فأبان التَّركيب المنفيُّ عن كناية أفادت تمام البنية الجسديَّة في خصمه واكتمالها، وهو يريد بهذا بيان شجاعته وإبراز بسالته والاعتداد بجسارته، وهذا كلُّه من باب الزَّهْو والفخر الَّذي يحمد في مثل هذه المواضع، فالحديث وإنْ كان عن قوَّة خصمه وشجاعته إلَّا أنَّه في الحقيقة حديث عن قوَّته هو وشجاعته وبسالته وجسارته؛ لأنَّ القضاء على خصم تلك صفاته يستلزم أنَّ الَّذي قضى عليه أقوى وأشجع وأبسل.

وفي ختام هذا المطلب تجدر الإشارة إلى أنَّ هذا التَّركيب لم يرد في معلَّقة عمرو بن كلثوم، ولا الحارث بن حلِّزة، ولا لبيد بن ربيعة.

المطلب الثَّاني: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّتين، فورد في معلَّقة امرئ القيس مرَّة، وورد مرَّة عند عنترة بن شدَّاد، ولم يرد عند بقيَّة أصحاب المعلَّقات السَّبع. فأمَّا امرؤ القيس فاستعمله في معْرض حديثه عن فتاته بَيْضَةِ الخِدْرِ الَّتي لا يُرامُ خِبَاؤُهَا، فقال(١):

تَسَلَّتْ عَمَايَاتُ الرِّجَالِ عَنِ الصِّبَا وَلَيْسَ فُؤَادِي عَنْ هَوَاكِ بِمُنْسَلِي

وموضع الشَّاهد جاء في قوله: "وَلَيْسَ فُؤَادِي عَنْ هَوَاكِ بِمُنْسَلِي". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بِمُنْسَلِي) منفيٌّ عن المسند إليه (فُؤَادِي)، وأصل التَّركيب: وَلَيْسَ فُؤَادِي بِمُنْسَلٍ عَنْ هَوَاكِ.

وبالنَّظر في التَّركيب المنفيِّ تجد أنَّ الشَّاعر عرَّف المسند إليه (فُؤَادِي) بالإضافة؛ لأنَّه يستدُّر الاستعطاف والإشفاق على حاله، فالتَّعريف بالإضافة له مقاصد عدَّة

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٧٣.

منها: "الاستعطاف والحثُّ على الشَّفقة"(١)، وهذا المعنى مستشفٌّ من قوله: "تَسَلَّتْ عَمَايَاتُ الرِّجَالِ عَنِ الصِّبَا"، فكلُّ(٢) الرِّجال سلت عن صباها ولم يبقَ إلَّا فؤاده حبيس ذلك الصِّبا، وتجد في التَّعبير عن القلب بالفؤاد دلالة على توقُّدِ الحبِّ وتأجُّجه في داخله، وهذا مفاد من أنَّ القلب سُمِّي فؤادًا "لِتَفَؤُّدِهِ وتَوَقُّدِهِ"(٣). ونكَّر المسند (بِمُنْسَلِي)؛ لأنَّه لا يريد الحصر أو العهد، فهو يريد مجرَّد الإخبار بأنَّ فؤاده لم ينسَ ذكر عشقه القديم ولم يذهل عنه، قال أبو زيد: "معنى سَلَوْتُ إذا نَسِيَ ذِكْرَهُ وذَهِلَ عنه"(٤)، والشَّاعر حريص على نفي هذا المعنى؛ ولذلك تجده أكَّد النَّفي بإدخال الباء الزَّائدة على المسند، وكذلك بتقديم شبه الجملة (عَنْ هَوَاكِ) عليه، وهذا كلُّه ممَّا يفيد التَّوكيد. وعلى ضوء ما تقدَّم تجد أنَّ التَّركيب المنفيَّ أبرز وفاء الشَّاعر لعشقه القديم، ففي السَّاعة الَّتي سلا غيره عن الأحباب بقي هو وفيًّا فلم يسلُ عنهم.

وأمَّا عنترة بن شدَّاد فاستعمل التَّركيب في سياق تصويره لقتل خصمه الَّذي "كَرِهَ الكُمَاةُ نِزَالَهُ"، فقال(٥):

فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمِ

وموضع الشَّاهد جاء في قوله: "... لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمِ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بِمُحَرَّمِ) منفيٌّ عن المسند إليه (الكَرِيمُ)، وأصل التَّركيب هو: لَيْسَ الكَرِيمُ

(١) بسيوني عبد الفتَّاح فيود، "علم المعاني: دراسة بلاغيَّة ونقديَّة لمسائل المعاني". (ط٣، القاهرة: مؤسَّسة المختار، ٢٠٠٤م)، ١٠٧.

(٢) كلمة (كلّ) مقصودة؛ لأنَّ الشَّاعر عرَّف (الرِّجال) بـ"أل" الجنسية الَّتي تفيد الاستغراق، وهذا يعني دخول كلِّ الرِّجال في هذا الحكم.

(٣) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة جرم، ٥: ٣٣٣٤.

(٤) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة جرم، ٣: ٢٠٨٥.

(٥) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٣٤٧.

بِمُحَرَّمٍ عَلَى القَنَا.

وعندما تتأمَّلُ التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ الشَّاعر عرَّف المسند إليه (الكَرِيمُ) بـ"أل" العهديَّة الذِّكريَّة الكنائيَّة، وهي الَّتي تقدَّم لذكرها ذكر كنائيٌّ[١]، فالمراد بالكريم –هنا– هو ما أخبر عنه عنترة من أنَّه شَكَّ الرُّمحَ الأصمَّ في ثيابه، وهو يريد جسده، فاستعار الثَّوب للجسد وحذف المشبَّه وذكر المشبَّه به على سبيل الاستعارة التَّصريحيَّة. وجاء المسند (بِمُحَرَّمٍ) نكرة، فأفاد التَّنكير غرابة هذا الحكم؛ ولهذه الغرابة فيه أكَّده بإدخال الباء الزَّائدة على المسند، وبتقديم شبه الجملة (عَلَى القَنَا) عليه، فلا مانع –في عُرف الشَّاعر– من قتل هذا الكريم ما دامه في ساحة المعركة، فالكرم لا يُعفي صاحبه من القتل في ذلك الموضع. وعلى ضوء ما سبق تجد أنَّ التَّركيب المنفيَّ قدَّم تبريرًا للإقدام على قتل ذلك الكريم، فكأنَّ الشَّاعر أحسَّ بعدم أخلاقيَّة قتله، فرفع عن نفسه هذا العبء الأخلاقيَّ مستعينًا بأسلوب النَّفي في الدِّفاع عن فعله، فأخرج التَّركيب المنفيَّ مخرج المَثَل "لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمٍ"؛ ليكون تدعيمًا وحجَّة على صواب ما فعله من شكِّ الرُّمح الأصمِّ في جسد ذلك الكريم.

المطلب الثَّالث: تركيب "ليس" مع خبرها (شبه الجملة) واسمها نكرة.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فوردت في معلَّقة الحارث بن حلِّزة في سياق تعجُّبه وسخريَّته من بني تغلب، فقال متعجِّبًا من حال بني تغلب من أنَّهم يحمِّلون قوم الشَّاعر ما حلَّ بهم من قضاعة[٢]:

أَمْ عَلَيْنَا جَرَّى قُضَاعَةَ أَمْ لَيْـ ـسَ عَلَيْنَا بِمَّا جَنَوْا أَنْدَاءُ

وموضع الشَّاهد جاء في قوله: "... أَمْ لَيْسَ عَلَيْنَا بِمَّا جَنَوْا أَنْدَاءُ". والمعنى: إنَّ

(١) يُنظر: فيود، "علم المعاني"، ١٠٣.

(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٨٢.

حكمَ المسندِ (عَلَيْنَا) منفيٌّ عن المسند إليه (أَنْدَاءُ)، وأصل التَّركيب هو: ... أَمْ لَيْسَ عَلَيْنَا أَنْدَاءٌ مِمَّا جَنَوْا.

وعند النَّظر في التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ المسند إليه (أَنْدَاءُ) جاء نكرة على صيغة الجمع لقصد تكثير الشُّرور الَّتي حلَّت على بني تغلب، فالأنداء جمع ندًى والنَّدى يأتي على وجوه، فيقال: "ندى الماء، وندى الخير، وندى الشَّرّ، وندى الصَّوت، وندى الحُضْر، وندى الدُّخْنة"(١)، والشَّاعر يُريد -هنا- بالأنداء "ما يلحق الإنسان من الشَّرّ"(٢)، والمعنى أنَّه لا يلحق قومَ الشَّاعرِ شرٌّ من الَّذي جنته قضاعة على بني تغلب. والمسند في الحقيقة ليس هو شبه الجملة (عَلَيْنَا)، فالمسند (خبر ليس) كون عامٌّ تقديره (مستقرَّة)، لكنَّه حُذف؛ لأنَّه كون عام، فإذا كان الخبر كونًا عامًّا وجب حذفه، وأصل التَّركيب (ليس أنداء مستقرة علينا). وعلى ضوء ما تقدَّم تجد أنَّ الجملة المنفيَّة أفادت التَّعجُّب الممتزج بالسُّخريَّة ممَّا حلَّ ببني تغلب، فكأنَّ الشَّاعر يتعجَّب من حالهم ويسخر، ولسان حاله يقول: قضاعة هي الَّتي اعتدت عليكم فما ذنب قومي بما جرى عليكم!

المطلب الرَّابع: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها معرفة اتَّصلتْ به باء زائدة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة(٣)، فورد في معلَّقة طرفة بن

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة ندى، ٦: ٤٣٨٧.

(٢) الفيصل، "المعلَّقات العشر"، ٢: ٦٢٠.

(٣) وضع الدكتور سعد عبد الرحيم هذا الشَّاهد في تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها نكرة اتصلت به باء زائدة، والخبر -هنا- معرفة وليس نكرة، فكان حقُّه أن يكون له تركيب خاص يُسمَّى: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها نكرة اتصلت به باء زائدة، وهو ما أثبت في هذا البحث.

سعد سيِّد أحمد عبد الرحيم، "أسلوب النَّفي وأدواته في المعلَّقات العشر". *مجلَّة كلِّية الآداب* =

العبد في سياق تغنّيه بكرمه وشجاعته، فقال[١]:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

وموضع الشَّاهد جاء في قوله: "وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بِحَلَّالِ التِّلَاعِ) منفيٌّ عن المسند إليه تاء الفاعل في (لَسْتُ)، والتَّركيب جاء على أصله من غير تصرُّف فيه.

وبتأمُّل التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ المسند إليه في (لَسْتُ) جاء معرَّفًا بضمير التَّكلُّم، وأفاد التَّعبير بضمير التَّكلُّم الاعتداد بكرمه وشجاعته، فكأنَّه قال: أنا لا أنزل تلك المواضع "مخافة حلول الأضياف بي، أو غزو الأعداء إياي"[٢]. وجاء المسند (بِحَلَّالِ التِّلَاعِ) معرَّفًا بالإضافة؛ لتعذُّر تفصيل تلك التِّلاع، فهو نَزَلَ في تلاع كثيرة يصعب استقصاء أسمائها، وجاء المضاف (بِحَلَّالِ) على صيغة (فعَّال) للمبالغة في حلوله تلك المواضع المنعزلة والمنزوية عن أعين النَّاس، ثُمَّ قَيَّدَ النَّفي بقوله (مخافة)، وسبب هذا التَّقييد يعود إلى أنَّ من شأن النُّزول في تلك المواضع المستترة عن أعين النَّاس قد يرجع إلى الخوف من قدوم ضيف أو نزول عدوٍّ، فقوله (مخافة) قيد في النَّفي أفاد أنَّه ينفي عن نفسه أنَّ كثرة نزوله في تلك التِّلاع مرجعه إلى خوف من نزول ضيف أو عدوٍّ، بل يحلُّ في تلك المواضع ولكنْ متى ما استرفد القوم يسترفد، فالنَّفيُ نفيٌ للقيد (مخافة)، وليس نفيًا للنُّزول في التِّلاع. وعلى ضوء ما تقدَّم تجد أنَّ التَّركيب المنفيَّ أبان عن ثقة

=

جامعة الفيوم ١١، (٢٠١٩م): ٧ و٨.

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ١٨٦.

(٢) عبد الله بن حسن الزوزني، "شرح المعلَّقات السَّبع". تحقيق: محمَّد الفاضلي، (د.ط، بيروت: المكتبة العصريَّة، ٢٠٠٣م)، ٨٢.

الشَّاعر واعتداده بنفسه وفخره بها.

المطلب الخامس: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها معرفة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة عمرو بن كلثوم في سياق إشادته بنساء قومه اللَّائي يحثنَّ فرسان القبيلة على حمايتهنَّ، فقال(١):

يَقُلْنَ حِيَادَنَا وَيَقُلْنَ لَسْتُمْ بُعُولَتَنَا إِذَا لَمْ تَمْنَعُونَا

والشَّاهد قوله: "لَسْتُمْ بُعُولَتَنَا إِذَا لَمْ تَمْنَعُونَا". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بُعُولَتَنَا) منفيٌّ عن المسند إليه تاء الفاعل في (لَسْتُمْ)، والتَّركيب جاء على الأصل دون تصرف فيه.

وبالنَّظر في التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ المسند إليه في (لَسْتُمْ) جاء معرَّفًا بضمير الخطاب؛ لأنَّ النِّسوة يخاطبن الفرسان أمامهنَّ، وفي التَّعريف بضمير الخطاب –هنا– حثٌّ وحضٌّ للفرسان، فنفي البعولة مسلَّط عليهم لا على غيرهم، وفي ذلك من التَّكليف والإلزام ما فيه. وجاء المسند (بُعُولَتَنَا) معرَّفًا بالإضافة إلى ضمير المتكلِّمين (نا) ليؤكِّد ذلك التَّكليف والإلزام. وقوله: (إِذَا لَمْ تَمْنَعُونَا) تقييد للنَّفي بأسلوب الشَّرط، فنفي البعولة لهم مقيَّد بعدم حمايتهنَّ من السَّبي، فهنَّ لسنا نساءهم في حال ترك الفرسان لهنَّ وعدم حمايتهنَّ من السَّبي، وأبرز استعمال الشَّاعر لـ(إذا) عن ثقة تلك النِّسوة ببعولتهن من تحقُّق وقوع الحماية لهنَّ، ولو استعمل (إنْ) مكان (إذا) لما أفادت تلك الثِّقة في تحقُّق الحماية لهنَّ، وهذ مفهوم من كون "أصل "إنْ" عدم الجزم بوقوع الشَّرط في اعتقاد المتكلِّم ... وأصل "إذا" الجزم بوقوعه في اعتقاده"(٢). ويظهر

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٢٤.

(٢) سعد الدِّين مسعود التَّفْتَازَاني، "المطوَّل". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار =

بناء على ما تقدَّم أنَّ التَّركيب المنفيَّ كشف عن حضِّ وحثِّ الفرسان لصون نساء القبيلة من السَّبي وحماية الحيِّ من استباحة الأعداء له.

المطلب السَّادس: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها جملة فعليَّة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة طرفة بن العبد في سياق حديثه عن عقره ناقة أبيه لندمائه، فقال(١):

تَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوَظِيفُ وَسَاقُهَا أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ

والشَّاهد قوله: "أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (تَرَى) منفيٌّ عن حكم المسند إليه تاء الفاعل في (لَسْتَ)، والتَّركيب جاء على أصله فلا تأخير فيه ولا تقديم.

والتَّركيب المنفيُّ بدخول همزة الاستفهام عليه صار إثباتًا؛ لأنَّ نفي النَّفي إثبات، والاستفهام خرج إلى معنى التَّقرير الممتزج بالعتاب واللَّوم. وجاء المسند إليه تاء الفاعل في (لَسْتَ) معرفة؛ لأنَّ هذا الشَّيخ الَّذي يقرِّر طرفة يلوم ويعاتب على نحر "كرائم مال أبيه لندمائه"(٢)، والتَّعريف بضمير الخطاب يكثر "في مقام العتاب واللَّوم، إذ يحلو للمتكلِّم أنْ يُخاطب مَن يعاتبه، وأنْ يردِّد ضميره مُسندًا إليه ما يريد من لوم وعتاب"(٣). وأمَّا المسند (تَرَى) جاء جملة فعليَّة بصيغة المضارع لا الماضي؛ لأنَّ

=

الكتب العلميَّة، ٢٠٠١م)، ٣١٧.

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٢٠.

(٢) الزوزني، "شرح المعلَّقات السَّبع"، ٩٦.

(٣) فيود، "علم المعاني"، ٩٠.

المضارع في "التَّراكيب الفعليَّة أكثر حركة من الماضي؛ لكونه يرتبط بالأحداث تصويرًا"(١). وعلى ضوء ما تقدَّم تجد أنَّ الجملة المنفيَّة أبانت عن أنَّ كرم طرفة تجاوز حدَّ المعقول حتى إنَّ أباه لامه موبِّخًا له قائلًا: "ألم ترَ أنَّك أتيت بداهية شديدة بعقرك مثل هذه النَّاقة الكريمة النَّجيبة؟"(٢).

المطلب السَّابع: تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها شبه جملة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة طرفة بن العبد في سياق وصيَّته لابنة أخيه، قائلًا لها(٣):

وَلَا تَجْعَلِينِي كَامْرِئٍ لَيْسَ هَمُّهُ كَهَمِّي وَلَا يُغْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي

والشَّاهد قوله: "لَيْسَ هَمُّهُ كَهَمِّي". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (كَهَمِّي) منفيٌّ عن حكم المسند إليه (هَمُّهُ)، والتَّركيب جاء على أصله.

وعند النَّظر في التَّركيب تجد أنَّ المسند إليه (هَمُّهُ) جاء معرَّفًا بالإضافة؛ لأنَّه أراد تحقير "همّ" المضاف، فأضافه إلى الضَّمير العائد إلى ذلك الرَّجل الَّذي عبَّر عنه بقوله: "وَلَا تَجْعَلِينِي كَامْرِئٍ". وبالمقابل أضاف "الهمَّ" إلى نفسه في المسند، فقال (كَهَمِّي)، وهو -هنا- يفيد تعظيم شأن المضاف، فأضافه إلى نفسه. فالشَّاعر يوصي ابنة أخيه بعدم ظلمه بجعل هموم مَن لا تكون المعالي مطلبًا له كهمومه الَّتي لا تكون إلَا في طلب المعالي، فهو يطلب منها ألَّا تسوِّي "بينه وبين مَن لا يرقى إلى مرتبته، ولا تكون

(١) رابح بن خوية، "البنية التَّركيبيَّة للقصيدة الحديثة". (ط١، إربد: عالم الكتاب الحديث، ٢٠١٣م)، ١٠٣.

(٢) الزوزني، "شرح المعلَّقات السَّبع"، ٩٦.

(٣) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٢٤.

همَّتَهُ مثل همَّتهِ، ولا يكون كفؤًا له في حضور الوقائع ومجالس القوم"[١]. والتَّركيب المنفيُّ كشف عن سمَّو هموم طرفة عن صغائر الأمور وارتقائها إلى معالي الأشياء.

المطلب الثَّامن: تركيب "ليس" مع خبرها شبه جملة واسمها معرفة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة الحارث بن حلِّزة في سياق سخريَّته وتعريضه ببني تغلب، فقال[٢]:

لَيْسَ مِنَّا المُضَرَّبُونَ وَلَا قَيْـ ـسٌ وَلَا جَنْدَلٌ وَلَا الحَدَّاءُ

والشَّاهد قوله: "لَيْسَ مِنَّا المُضَرَّبُونَ ...". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (مِنَّا) منفيٌّ عن المسند إليه (المُضَرَّبُونَ)، وأصل التَّركيب: لَيْسَ المُضَرَّبُونَ وَلَا جَنْدَلٌ وَلَا الحَدَّاءُ مِنَّا.

وبالنظر في التَّركيب المنفيِّ تجد أنَّ المسند إليه (المُضَرَّبُونَ) جاء معرفة بصيغة الجمع، فـ"أل" الَّتي أكسبت (مضرَّبون) التَّعريف عهديَّة ذهنيَّة، أي: المضرَّبون الحاضرون في أذهاننا وأذهانكم فلا يخفون علينا ولا عليكم فهي واقعة يعرفها الجميع، وهو يعني بالمضرَّبين قوم من بني تغلب ضُربوا بالسُّيوف، وتجد أنَّ الشَّاعر آثر صيغة الجمع في التَّعبير عن هؤلاء ليُدلِّل على كثرتهم فليسوا قلَّة، وعلى ذلك يكون التَّهكم ألذع والسُّخريَّة أوجع، ثُمَّ عطف المسند إليه (المُضَرَّبُونَ) على (قَيْسٌ وجَنْدَلٌ والحَدَّاءُ)، وهو يريد بهذا العطف الإشارة إلى كثرة القبائل الَّتي أوغلت في دماء بني تغلب، فالقبائل على اختلاف أنسابها ضربوا رقابهم وسفكوا دماءهم، وفي هذا تلميح إلى أنَّ قومه –بني يشكر– لا يُضربون بالسُّيوف بل يَضربون، فلا يُعقل أنْ يتهكَّم بما

(١) الفيصل، "المعلَّقات العشر"، ١: ٢١٠.

(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٨٢.

جرى على بني تغلب وقومه –بني يشكر– حصل لهم ما حصل ببني تغلب، فهذا أمر مستبعد. وأمَّا المسند (مِنَّا) شبه الجملة جاء مقدَّمًا، وإذا تقدَّم المسند وهو شبه جملة على المسند إليه وهو معرفة أفاد القصر، فيكون التَّقديم –هنا– مفيدًا للقصر، والمعنى: نفي كون المضربون مقصورًا علينا، أي على بني يشكر قوم الشَّاعر، وهو مثبت لغيرهم، أي على بني تغلب. واستنادًا على ما تقدَّم فإنَّ التَّركيب المنفيَّ كشف عن سخريَّة لاذعة وقعت على بني تغلب.

المطلب التَّاسع: تركيب "ليس" مع خبرها جملة فعليَّة واسمها نكرة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة الحارث بن حلِّزة في سياق تغنيّه بانتصارات قومه وتباهيه بهم، فلا شيء ينجي الأعداء منهم وإنْ تحصَّنوا برأس جبل وحرَّة شديدة الصَّلابة، فقال(١):

لَيْسَ يُنْجِي مُوَائِلًا مِنْ حِذَارٍ رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجْلَاءُ

والشَّاهد قوله: "لَيْسَ يُنْجِي مُوَائِلًا مِنْ حِذَارٍ رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجْلَاءُ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (يُنْجِي) منفيٌّ عن المسند إليه (رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجْلَاءُ)، وأصل التَّركيب: لَيْسَ رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجْلَاءُ تُنْجِي مُوَائِلًا مِنْ حِذَارٍ.

وبالنَّظر في التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ المسند إليه (رَأْسُ طَوْدٍ) وما عُطف عليه (حَرَّةٌ رَجْلَاءُ) جاءا نكرة، فكأنَّه أراد بهذا التَّنكير: إنَّ أيَّ رأس جبل وأيَّ حرَّة رجلاء لا تحمي الهارب من بطشهم، وهو يشير بذلك إلى شدَّة البأس وقوَّة العزم عند قومه، وفي انتقاء الشَّاعر للمفردات الَّتي تركَّب منها المسند إليه وما عُطف عليه جودة نظم

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٧٣.

وحسن صنعة؛ ذلك أنَّه لم يذكر الجبل وإنَّما ذكر أعلاه وهو رأسه، فمن شأن هذا الموضع أنْ يكون حصينًا منيعًا لا يُوصل إليه إلا بمخاطرة ومجازفة، وعندما ذكر الحرَّة نعتها بأنَّها رجلاء، أيْ: شديدة الصَّلابة، حتى إنَّ النَّاس عند السَّير عليها يرتجلون لشدَّتها، فلا يُوصل إلى هذا الموضع إلَّا بتكبَّد المشقَّة وتجشَّم العناء. وجاء المسند (يُنْجِي) بصيغة المضارع، والمضارع يفيد التَّجدَّد الاستمراريَّ، فكأنَّ التَّحصن برأس الطَّود والحرَّة الرَّجلاء من الهاربين عنهم لم يحدث مرَّة بل حدث مرَّات متجدِّدة كثيرة، وكأنَّ هذا دأب قومه، وفي ذلك إشارة إلى جبروت قومه وأنَّهم أُولو بأس شديد. وبناء على ما تقدَّم تجد أنَّ التَّركيب المنفيَّ أبان عن شراسة قوم الشَّاعر، فهم لا يكتفون بالانتصار على الأعداء في ساحات الوغى، بل يطاردون الهارب عنهم حتَّى يصلوا إليه، ولو كان المهرب رأس الجبل والحرَّة الرَّجلاء.

المبحث الثاني: بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"لا"

وَرَدَتْ الجملةُ الاسميَّةُ في المعلَّقات السَّبع منفيَّة بـ"لا" ستَّ مرَّات، فوردت أربع مرَّات عند زهير بن أبي سُلْمى، ومرَّة عند امرئ القيس، ومرَّة عند الحارث بن حلِّزة. ولم ترد عند طرفة بن العبد، ولا عمرو بن كلثوم، ولا عنترة بن شدَّاد، ولا لبيد بن ربيعة.

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ استعمال حرف النَّفي "لا" أقلُّ من استعمال "ليس"، وأنَّ استعمالها كثُر عند زهير بن أبي سُلمى، وقلَّ عند امرئ القيس والحارث بن حلِّزة، وانعدم عند طرفة بن العبد وعمرو بن كلثوم وعنترة بن شدَّاد ولبيد بن ربيعة.

وجاءتْ التَّراكيب المنفيَّة بـ"لا" في ستِّ صور، وسيعرضها البحث في المطالب السِّتَّة الآتية:

المطلب الأول: تركيب "لا" مع اسمها نكرة مبني على الفتح المُقدَّر وخبرها شبه جملة

جاء هذا التَّركيب المنفيُّ في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة زهير بن أبي سُلمى في سياق الحِكَمِ الَّتي ساقها في معلَّقته، وهو في هذا البيت يتبرَّم من الحياة وعمره الَّذي وصل إلى الثمانين، يقول(١):

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ عَامًا لَا أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

وموضع الشَّاهد جاء في الجملة الاعتراضية، وهي قوله: "لَا أَبَا لَكَ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (لَكَ) منفيٌّ عن المسند إليه (أَبَا)، والتَّركيب المنفيُّ جاء على الأصل من غير تصرف فيه.

وبتأمل التَّركيب المنفيِّ تجد أنَّ مجيء المسند إليه (أبَا) نكرة؛ لكونه لا يقصد فردًا معيّنًا من أفراد حقيقته، بل يريد التَّعميم، فالشَّاعر لا يُخاطب معيَّنًا، بل كان خطابه

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٨٧.

في هذه الجملة المنفيَّة الاعتراضيَّة عامًّا، وهو يقصد فيها التَّنبيه والنُّصح ولفت الانتباه بصفة عامَّة إلى هذه الحقيقة. وجاء المسند (لَكَ) شبه جملة متعلِّقة بمحذوف تقديره (موجود)، فيكون التَّركيب المنفيُّ على ضوء ذلك: لا أبا موجود لك. وكشفت الجملة المنفيَّة عن تنبيهٍ إلى حقيقة واقعة، وهي أنَّ الجميع إلى زوال وفناء، فكأنَّه قال: أيُّها الغافل انتبه "أن لا بقاء، فأبوك قد رحل قبلك"(١)، ورحيله يستلزم رحيلك أنت، وهذا شبيه بالقياس المنطقيّ، فكأنَّ رحيل الأب مقدِّمة ورحيل المخاطَب نتيجة لهذه المقدِّمة، والإقرار بالمقدِّمة –كما في علم المنطق– يستلزم الإقرار بالنَّتيجة.

المطلب الثَّاني: تركيب "لا" مع المبتدأ نكرة والخبر محذوف.

لم يرد هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع إلَّا مرَّة واحدة وردت في معلَّقة الحارث بن حلِّزة، وجاء هذا الشَّاهد في سياق تذكير الحارث بن حلِّزة لعمرو بن كلثوم بانتصار بني يربوع من تميم على قوم عمرو بن كلثوم، وهم بنو تغلب، وجاء ذلك التَّذكير بلغة ساخرة، فقال يصوِّر ذلك(٢):

ثُمَّ خَيْلٌ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ مَعَ الـ ـغَلَّاقِ لَا رَأْفَةٌ وَلَا إِبْقَاءُ

والشَّاهد قوله: "لَا رَأْفَةٌ وَلَا إِبْقَاءُ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ المحذوف المقدَّر بـ(لا رأفة بكم، ولا إبقاء عليكم) منفيٌّ عن المسند إليه (رَأْفَةٌ) و(إِبْقَاءُ)، وأصل التَّركيب: لَا رَأْفَةٌ من الغلَّاق ببني تغلب وَلَا إِبْقَاءُ منه عليهم.

وبالنَّظر في التَّركيب المنفيّ تجد أنَّ المسند إليه (رَأْفَةٌ) والمعطوف عليه (إِبْقَاءُ) جاءا نكرة، وأفاد التَّنكير في هذا السِّياق إلى أنَّ الغلَّاق، وهو رجل من بني يربوع

(١) الفيصل، "المعلَّقات العشر"، ١: ٢٧٤.

(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٨٦.

من تميم، لم تأخذه أيُّ رأفة ببني تغلب، ولم يُبْقِ منهم أيَّ أحد، وكأنَّه أبادهم عن بكرة أبيهم فلم يرأف بهم ولم يبقِ منهم أحدًا، وهذه مبالغة من الشَّاعر إمعانًا بالسُّخريَّة والاستهزاء من بني تغلب. وَحَذَفَ المسند وهو العائد على بني تغلب؛ لظهوره من السِّياق ظهورًا بيِّنًا لا لبس فيه، وتجد شيئًا آخر وراء الحذف وهو الإشارة إلى أنَّ (الرَّأفة) و(الإبقاء) لم يكونا ولم يحدثا من الغلَّاق البتَّة على بني تغلب، فعدم حدوثهما دعا الشَّاعر إلى إسقاط ما يعود على بني تغلب من الجملة، فكأنَّه بهذا الحذف أشار إلى أنَّه لم يحصل لبني تغلب شيء من الرَّأفة ولا الإبقاء. وعلى ضوء ما تقدَّم يظهر أنَّ التَّركيب المنفيَّ كشف عن سخريَّة لاذعة من الشَّاعر بالمأساة الَّتي حلَّت على بني تغلب.

المطلب الثَّالث: تركيب "لا" مع اسمها مضافًا، وخبرها محذوف.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة امرئ القيس في سياق استذكاره إحدى مغامراته النِّسائيَّة، فقال(١):

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وموضع الشَّاهد جاء في قوله: "وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ...". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ المحذوف المقدَّر بـ(موجود) منفيٌّ عن المسند إليه (سِيَّ)، وأصل التَّركيب: لا سِيَّ يومٍ موجود مثل يوم كان في دارة جُلْجُلِ.

وبتأمل التَّركيب المنفيّ نجد أنَّ المسند إليه (سيٌّ) أُضيف إلى (يوم)؛ لكي يخصَّ يوم دارة جلجل بهذا اليوم الصالح. والمسند محذوف مقدَّر بـ(موجود)، أي: لا سِيَّ يومٍ موجود... والمعنى: لا مثل يوم موجود مثل اليوم الَّذي كان في دارة جلجل، فلهذا

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٣٢.

اليوم عند امرئ القيس ذكرى خاصَّة. وباعتبار أنَّ (لا) نافية للجنس في هذا التَّركيب فإنَّها أفادت استغراق النَّفي، وهذا "أقوى وأوكد في النَّفي من أدوات النَّفي الأخرى"(١). وبناء على ما تقدَّم يظهر أنَّ التَّركيب المنفيَّ كشف عن تعجُّب الشَّاعر من حسن وفضل ذلك اليوم، فلا يوم يضاهيه في الحُسن والفضل.

المطلب الرَّابع: تركيب "لا" مع اسمها وخبرها جملة فعليَّة.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة زهير بن أبي سُلمى في سياق إشادته بقوم هرم بن سنان والحارث بن عوف، فقال عنهم(٢):

كِرَامٍ فَلَا ذُو الضِّغْنِ يُدْرِكُ تَبْلَهُ وَلَا الجَارِمُ الجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلَمِ

والشَّاهد قوله: "فَلَا ذُو الضِّغْنِ يُدْرِكُ تَبْلَهُ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (يُدْرِكُ تَبْلَهُ) منفيٌّ عن المسند إليه (ذُو الضِّغْنِ)، والتَّركيب جاء على الأصل من غير تصرف فيه.

وبالنَّظر في التَّركيب المنفيِّ تجد أنَّ اسم "لا" وهو المسند إليه (ذُو الضِّغْنِ)، جاء معرفة على خلاف الأصل، وهذا "شاذ أو قليل؛ لأنَّه يُشترط [في "لا" لتعمل عمل "ليس"] أن يكون اسمها وخبرها نكرتين"(٣)، والتَّعريف بالإضافة أفاد إرادة الإيجاز؛ لأنَّ قوله: "ذُو الضِّغْنِ" أوجز من لو قال: "الَّذي عنده ضغن"، والمقام

(١) سعد سيِّد أحمد عبد الرحيم، "أسلوب النَّفي وأدواته في المعلَّقات العشر". *مجلَّة كلِّية الآداب جامعة الفيوم* ١١، (٢٠١٩م): ١٣.

(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٧٢.

(٣) محمَّد علي طه الدرة، "فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال". (ط٢، جدة: مكتبة السوادي، ١٩٨٩م)، ٢: ٣٢٣.

اقتضى الإيجاز؛ لأنَّ الشَّاعر في مقام الإشادة بصلح حصل بين طرفين متحاربين، ومن شأن هذا المقام الإيجاز بِطَيِّ الكلام واختصاره. وجاء المسند (يُدْرِكُ تَبْلَهُ) جملة فعليَّة مضارعيَّة، وهي تفيد في هذا المقام تجدُّد الحدث مرَّة بعد مرَّة، فكأنَّ نفي إدراك الثَّأر عن صاحب الحقد حصل مرَّات عديدة منه فلم يستطع نيل ثأره وشفاء ضغينته من هؤلاء الكرام. وعلى ضوء ما تقدَّم نجد أنَّ التَّركيب المنفيَّ كشف عن شدَّة بأس القوم وقوَّة بطشهم، فصاحب الثَّأر الَّذي ملأه حقده حاول جاهدًا مرارًا وتكرارًا التَّمكُّن من هؤلاء الكرام ليشفي أضغانه وأحقاده، لكنَّه لم يستطع إدراك أيِّ شيء من ذلك كلِّه.

المطلب الخامس: تركيب "لا" مع اسمها محذوف وخبرها اتَّصلت به باء زائدة.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلَّقة زهير بن أبي سُلمى، وذلك في قوله[1]:

كِرَامٍ فَلَا ذُو الضِّغْنِ يُدْرِكُ تَبْلَهُ وَلَا الجَارِمُ الجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلَمِ

والشَّاهد قوله: "وَلَا الجَارِمُ الجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلَمِ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بِمُسْلَمِ) منفيٌّ عن المسند إليه المحذوف والمقدر بـ(الرجل)، وأصل التَّركيب "ولا الرجل الجارم الجاني...".

وبتأمل التَّركيب نجد أنَّ المسند إليه محذوف، وتقديره (الرَّجل)، ودلَّ عليه نعته بالجارم والجاني، وبهذا النَّعت حصل للمسند إليه المحذوف ظهور لا لبس فيه، ويمكن

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٧٢.

أنْ نستشفَّ نكتة بلاغيَّة من وراء الحذف وهي إفادة التَّعميم، فكأنَّهم يمنعون تسليم الجارم في غيرهم الجاني عليهم سواء أكان منهم أم من أحلافهم، فهم يحمون جميع ما انتمى إليهم، والغرض من نعت المسند إليه بيان حالته، فهم لا يحمون المظلوم منهم بل تمتدُّ حمايتهم إلى الظالم منهم، وفي هذا إشارة إلى سطوة القوم وهيمنتهم. وجاء المسند (بِمُسْلَمٍ) مؤكدًّا بالباء الزَّائدة، وذلك لتأكيد عدم تسليم الجارم الجاني، فهم يذودون دونه ويمنعون تسليمه، لكونه واحدًا منهم أو من أحلافهم، ولله درُّهم ما أوفى بعضهم لبعض! وتأسيسًا على ما تقدَّم يظهر من التَّركيب المنفيِّ أنَّ هؤلاء القوم ذوو بأس شديد وقوَّة عاتية وسطوة واسعة وجبروت مُهاب ممَّا مكَّنهم من حماية الظَّالم منهم والمظلوم.

المطلب السادس: تركيب "لا" مع المبتدأ ضميرًا والخبر جملة فعليَّة.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة فقط، فورد في معلَّقة زهير بن أبي سُلمى في سياق إخباره عن نيَّة حصين بن ضمضم وعزمه على الأخذ بثأر أخيه، فقال يصوِّر ذلك العزم(١):

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمِ

والشَّاهد قوله: "فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (أَبْدَاهَا) منفيٌّ عن المسند إليه (هُوَ)، والتَّركيب جاء على الأصل من غير تصرف فيه.

وعند تأمُّل التَّركيب المنفيِّ تجد أنَّ المسند إليه (هُوَ) جاء معرَّفًا بالإضمار، ومن

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٧٥.

شأن التَّعبير بهذا الضَّمير أنْ يكون للغائب، ويكمن وراء التَّعبير به في هذا المقام إبراز شدَّة بأس وشجاعة الَّذي "كَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ"، وكان يمكن حذف المسند إليه؛ لكونه معلومًا، لكنَّ الشَّاعر آثر ذكره على حذفه بغرض زيادة التَّقرير والإيضاح؛ لأنَّ في ذكره إبراز لشجاعته الَّتي تأبى الظُّلم؛ لأنَّ حصينًا بن ضمضم المقصود بهذا البيت قد عزم على أخذ ثأر أخيه ولكنَّه أخفى هذا العزم وسرَّه في نفسه. وجاء المسند (أَبْدَاهَا) جملة فعليَّة ماضية، وتحقَّق له بهذه الجملة الفعليَّة زيادة تأكيد عدم إظهار نيَّته بأخذ الثَّأر، ومرجع التَّأكيد في الجملة يعود إلى تكرار المسند إليه، فقد جاء مبتدأ وفاعلًا. وعلى ضوء ما تقدَّم أظهر التَّركيب المنفيُّ زيادة تأكيد نفي إظهار ما أكنَّه حصين بن ضمضم في نفسه من عزم على الأخذ بثأر أخيه.

المبحث الثَّالث: بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة بـ"ما"

وَرَدَتْ الجملةُ الاسميَّةُ في المعلَّقات السَّبع منفيَّة بـ"ما" خمس مرَّات، فوردت مرَّة عند امرئ القيس، ومرَّة عند طرفة بن العبد، ومرتين عند زهير بن أبي سُلمى، ومرَّة عند الحارث بن حلِّزة. ولم ترد عند عنترة بن شدَّاد، ولا عمرو بن كلثوم، ولا لبيد بن ربيعة.

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ حرف النَّفي "ما" أُستعمل في المعلَّقات بصورة أقل من استعمال "ليس" و"لا"، وأنَّ استعمالها انحصر في شِعر أربعة منهم، في حين لم يستعملها ثلاثة منهم مطلقًا.

هذا، وجاءتْ التَّراكيب المنفيَّة بـ"ما" في ثلاث صور، وسيعرضها البحث في المطالب الثَّلاثة الآتية:

المطلب الأوَّل: تركيب "ما" مع اسمها وخبرها اتَّصلتْ به باء زائدة

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع ثلاث مرَّاتٍ؛ فورد في معلَّقة امرئ القيس، وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سُلْمى، ولم يرد عند بقيَّة شُعراء المعلَّقات السَّبع. فجاء التَّركيب في معلَّقة امرئ القيس في سياق تبرُّمه من طويل ليله، فقال مخاطبًا اللَّيل[١]:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا اِنْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ فِيْكَ بِأَمْثَلِ

والشَّاهد قوله: "وَمَا الإِصْبَاحُ فِيْكَ بِأَمْثَلِ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بِأَمْثَلِ) منفيٌّ عن المسند إليه (الإِصْبَاحُ)، وأصل التَّركيب وَمَا الإِصْبَاحُ بِأَمْثَل فِيْكَ.

والمسند إليه (الإِصْبَاحُ) جاء معرَّفًا بـ(أل) العهديَّة الذِّكريَّة، فهو يشير إلى صباح معهود بين المتكلِّم والمخاطب. والمسند (بِأَمْثَلِ) جاء نكرة على صيغة أفعل التَّفضيل،

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٧٧.

فالشَّاعر ينفي عن الإصباح مثاليَّته، وأكَّد نفي المثاليَّة عنه بإدخال حرف الجرّ الزَّائد عليه. والتَّركيب المنفيُّ أفاد استواء اللَّيل والنَّهار عنده، فهو عندما طلب من اللَّيل الانجلاء في قوله: "أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا اِنْجَلِي بِصُبْحٍ" أراد انجلاء الهمّ، ثُمَّ استدرك بقوله: "وَمَا الإِصْبَاحُ فِيْكَ بِأَمْثَلِ" فأفاد الاستدراك المنفيُّ أنَّ الزَّمن لا علاقة له بهمومه، فالهمُّ يلازمه نهارًا كملازمته له ليلًا، فكأنَّ زمانه بجميع فتراته وساعاته هموم لا تنجلي عنه ولا تنقضي.

والمرَّة الثَّانية الَّتي أُستعمل فيها التَّركيب جاءت في معلَّقة طرفة بن العبد في سياق اعتداده بنفسه، وذلك في قوله[1]:

لَعَمْرُكَ مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهَارِي وَلَا لَيْلِي عَلَيَّ بِسَرْمَدِ

والشَّاهد قوله: "مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِغُمَّةٍ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بِغُمَّةٍ) منفيٌّ عن المسند إليه (أَمْرِي)، وأصل التَّركيب مَا أَمْرِي بِغُمَّةٍ عَلَيَّ.

جاء المسند إليه (أَمْرِي) معرَّفًا بالإضافة لإرادة الإيجاز؛ لأنَّ الإضافة –هنا– أوجز من لو قال: "الأمر الَّذي اتَّخذه..."، ثُمَّ إنَّ في التَّعبير عن القرار والعزيمة بالأمر وإضافة الأمر إلى نفسه إشارة إلى تمكُّنه منهما؛ لأنَّهما صارا بمنزلة الأمر الواجب تنفيذه. وإذا جاء المسند إليه معرفة فإنَّ المسند (بِغُمَّةٍ) جاء نكرة، وأفاد تنكيره الإشارة إلى أنَّه نوع خاص من الغمّ، فأصل الغمّ التَّغطية، ومنه سُمِّي السَّحاب غمامًا؛ لأنَّه يغطِّي السَّماء، فالشَّاعر لا يريد بالغمّ –هنا– التَّغطية، بل يريد الشَّيء المبهم الَّذي يلتبس على صاحبه، وفي ذلك استعارة؛ لأنّه شبَّه الشَّيء المبهم بالغمّ بجامع التَّغطية

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٢٨.

في كلٍّ، فكما أنَّ الغمَّة تغطي وتحجب الرُّؤية فإنَّ الشَّيء المبهم يحجب عن العقل إدراك كُنه الشَّيء فيلتبس عليه الأمر، وحذف الشَّاعر المشبَّه وأبقى على المشبَّه به على سبيل الاستعارة التَّصريحيَّة، ثُمَّ أدخل حرف الجرّ الزَّائد على المسند لتأكيد هذا المعنى المنفيّ. واستنادًا على ما تقدَّم فإنَّ التركيب المنفيَّ كشف عن صريمة ماضية عند الشَّاعر وعزم صُلب جعلته لا يكترث لنوائب الدَّهر، فهو لذلك لا تدوم عليه الهموم فنهاره لا يُظْلِم وليله لا يطول.

والمرَّة الثَّالثة الَّتي أُستعمل فيها التَّركيب جاءت في معلَّقة زهير بن أبي سُلمى في سياق تحذيره من الحرب والتَّنفير منها، وذلك في قوله[١]:

وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ

والشَّاهد قوله: "وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ) منفيٌّ عن المسند إليه (هُوَ)، وأصل التَّركيب وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ عَنْهَا، والضَّمير في "عنها" يعود إلى الحرب.

وتجد أنَّ المسند إليه (هُوَ) جاء ضميرَ غيبةٍ يعود على كناية مستشفَّة من قوله: "وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ"، وهو يقصد المعاناة الَّتي لا تخفى عليكم من تبعات الحرب من: قتل للرِّجال، وسبي للنِّساء، ونزوح من الدِّيار، ثُمَّ عبَّر عن هذه التَّبعات بضمير الغيبة (هُوَ)، فأجمل هذا الضَّمير تلك التَّبعات وطوى ذكرها بصورة لطيفة، وكأنَّه قال: هي أشياء معلومة لكم من التَّجارب الَّتي مرَّت بكم. وجاء المسند (بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ) معرَّفًا بـ(أل) العهديَّة الذِّهنيَّة، وأفاد هذا التَّعريف أنَّ هذا (الحديث) أمر ثابت

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٦٧.

مقرَّر لا يشكِّك فيه أحد؛ لأنَّ "هذا ما شهدت عليه الشَّواهد الصَّادقة من التَّجارب وليس من أحكام الظَّنون"(١)، ولو قال: "بحديث مرجَّم" لما جعل (الحَدِيثِ المُرَجَّمِ) حديث متعارف عليه عند الجميع وظاهر عندهم تمام الظهور، ثُمَّ نعت المسند المنفيَّ بقوله: "الحَدِيثِ المُرَجَّمِ"؛ ليكشف عن معنى الموصوف ويفسره، فجاءت الصِّفة لتوضيح أنَّ هذا الحديث موصوف بأنَّ الظَّنون والشَّكُوك لا تدخله، بمعنى: إنَّ الحديث عن الحرب وما فيها من معاناة لا يمكن رجمه بالظَّنون والشَّكوك، وأكَّد هذا المعنى المنفيَّ بإدخال حرف الجرِّ الزَّائد على المسند. وعلى ضوء ما تقدَّم من تحليل للتَّركيب المنفيِّ يتَّضح أنَّ النَّفي أدَّى دورًا في نصح القوم وإرشادهم إلى أنَّ المعاناة من الحرب شديد وقعها على الطَّرفين المتحربين وأثارها تدمُّر الجميع، فما الحرب –كما في وصف الشَّاعر– إلَّا ما علمتم وذقتم في سابق تحاربكم.

والمرَّة الرَّابعة الَّتي أُستعمل فيها التَّركيب جاءتْ في معلَّقة عمرو بن كلثوم في قوله(٢):

وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكِ الَّذي لَا تَصْبَحِينَا

ولكنَّ الشَّاهد لم يرد في كتاب "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات" للأنباريِّ، ولهذا سيتجاوز البحث دراسته وتحليله؛ لأنَّه خارج عن حدود الدِّراسة، فهي اعتمدتْ على رواية ابن الأنباريِّ، كما تقدَّم ذُكر ذلك في مقدِّمة البحث.

(١) الزوزني، "شرح المعلَّقات السَّبع"، ١١٧.
(٢) الزوزني، "شرح المعلَّقات السَّبع"، ١٧٢.

المطلب الثَّاني: تركيب "ما" مع المبتدأ ومع إلَّا والخبر.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فورد في معلقة زهير بن أبي سلمى، وذلك في قوله[١]:

وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ

وقد سبق تحليل هذا البيت في المبحث السَّابق.

وجاء هذا التركيب –أيضًا– في معلَّقة طرفة بن العبد، وذلك في قوله[٢]:

لَعَمْرُكَ مَا الأَيَّامُ إِلَّا مُعَارَةٌ فَمَا اِسْطَعْتَ مِنْ مَعْرُوفِهَا فَتَزَوَّدِ

إلَّا أنَّ هذا الشَّاهد لم يرد في كتاب "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات" للأنباريّ، فهو خارج عن حدود الدِّراسة كما جاءتْ في مقدِّمة البحث.

المطلب الثَّالث: تركيب "ما" مع "إنْ" الزَّائدة والخبر شبه جملة مقدَّم والمبتدأ نكرة مؤخَّر.

جاء هذا التَّركيب في المعلَّقات السَّبع مرَّة واحدة، فوردت في معلَّقة الحارث بن حلِّزة في سياق تحذير العائل من أنَّ مصيره القتل الحتمي، وأنَّ دمه سيضيع هدرًا، فقال يصوِّر هذا المعنى[٣]:

وَفَعَلْنَا بِهِمْ كَمَا عَلِمَ اللَّـ ـهُ وَمَا إِنْ لِلْحَائِنِينَ دِمَاءُ

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٢٦٧.

(٢) يحيى بن علي التبريزي، "شرح المعلَّقات العشر". تحقيق: محمّد شحاته، (ط١، مكَّة المكرَّمة: المكتبة الفيصلية، ٢٠٠٥م)، ١١٥.

(٣) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٩٥.

والشَّاهد قوله: "وَمَا إِنْ لِلْحَائِنِينَ دِمَاءُ". والمعنى: إنَّ حكمَ المسندِ (لِلْحَائِنِينَ) منفيٌّ عن المسند إليه (دِمَاءُ)، وأصل التَّركيب وَمَا إِنْ دِمَاءٌ لِلْحَائِنِينَ، إلَّا أنَّ الخبر تقدَّم وجوبًا؛ لأنَّه شبه جملة، والمبتدأ نكرة ولا مسوّغ للابتداء بالنَّكرة في هذا المقام.

وجاء المسند إليه (دِمَاءُ) في التَّركيب المنفيّ نكرة لإفادة التَّحقير؛ لأنَّ هذه الدِّماء تذهب هدرًا فلا أحد يطالب بها ويأخذ بثأرها، فهي دماء حقيرة لا قيمة لها، والمراد بالدِّماء –هنا– الثَّأر، فهي كناية عن موصوف، فأطلق الدِّماء وأراد لازم معناه وهو الثَّأر. وجاء المسند (لِلْحَائِنِينَ) شبه جملة للمحافظة على الجانب الموسيقي في البحر الشِّعري، و(الحائنين) جمع حائن، وهو الَّذي حان هلاكه ووجب، فيكون المعنى: "مَن عصى فقد حان أجله؛ وذلك أنَّه يجيء يُغِير فيُخاطر بنفسه، وإذا قُتيل فليس له مَن يطلب بدمه"[(١)]، و"إنْ" الزَّائدة بعد "ما" النَّافية "معناها الجحد، وهي مؤكِّدة لما"[(٢)] النَّافية. وعلى ضوء ما تقدَّم تجد أنَّ التركيب المنفيَّ أفاد التَّأكيد على أنَّ العائل المخاطر بنفسه المغير على الآمنين سيقتل وتستأصل شوكته، فهو بفعلته هذه يُدرك أنَّ أجله حان حينه، وليس له بعد كلِّ ذلك طالب يطالب بدمه حريص كل الحرص على الأخذ بثأره، وبالتَّالي فإنَّ دمه ضائع سيذهب هدرًا.

(١) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٩٥.
(٢) الأنباريُّ، "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات"، ٤٩٦.

الخاتمة

تناول البحث موضوع "بَلَاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ فِي المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ"، فدرسه دراسة تحليلية، وَهَدَفَ إِلَى الكَشْفِ عَنْ بَلَاغَةِ النَّظْمِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ بـ"لَيْسَ" وَ"لَا" وَ"مَا"، وَإِلَى مُحَاوَلَةِ الإِسْهَامِ فِي تَوْسِيعِ أُفُقِ الدَّرْسِ البَلَاغِيِّ بِدِرَاسَةِ الأَسَالِيبِ اللُّغَوِيَّةِ دِرَاسَةً تَسْعَى إِلَى بَيَانِ دُورِهَا البَلَاغِيِّ فِي التَّرْكِيبِ. وَاتَّبَعَ البَحْثُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ؛ لِأَنَّ البَحْثَ يَسْعَى إِلَى تَوْظِيفِ نَظَرِيَّةِ النَّظْمِ فِي الكَشْفِ عَنِ اللَّطَائِفِ البَلَاغِيَّةِ فِي تَرَاكِيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفِيَّةِ، وَتَوْظِيفُ النَّظْمِ يُنَاسِبُهُ اتِّبَاعُ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ. وَسَارَ البَحْثُ عَلَى خُطًا إِجَرَائِيَّةٍ تَمَثَّلَتْ فِي الآتِي: أَوَّلًا: ذِكْرُ البَيْتِ الشِّعْرِيِّ. ثَانِيًا تَحْدِيدُ مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنَ البَيْتِ الشِّعْرِيِّ. ثَالِثًا: تَحْلِيلُ التَّرْكِيبِ المَنْفِيِّ تَحْلِيلًا بَلَاغِيًّا. وَتَوَصَّلَ البَحْثُ إِلَى عِدَّةِ نَتَائِجَ تَلْخِيصها فِي الآتِي:

- أُسْتُعْمِلَتْ أداة النَّفي "ليس" في المعلَّقات السَّبع سبع عشرة مرَّة بمعدل (٦٠,٧٢٪)، وأُسْتُعْمِلَتْ "لا" ستَّ مرَّات بمعدل (٢١,٤٣٪)، وأُسْتُعْمِلَتْ "ما" خمس مرَّات بمعدل (١٧,٨٥). وتُظهر هذه الإحصائيَّة شيوع استعمال "ليس" في شِعر المعلَّقات بصورة كبيرة، فوردت عند جميع شُعراء المعلَّقات باستثناء لبيد بن ربيعة، بينما تقارب استعمال أداتي النَّفي "لا" و"ما" في ذلك الشِّعر.
- جاءت أداة النَّفي "ليس" في نفي الجملة الاسميَّة في المعلَّقات السَّبع في تسعة تراكيب، وجاء (تركيب "ليس" مع اسمها المحذوف وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة) ثمانِ مرَّات من أصل سبعة عشر شاهدًا بمعدل (٤٧,٠٥٪)، وجاء (تركيب "ليس" مع اسمها معرفة وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة) مرَّتين من أصل سبعة عشر شاهدًا بمعدل (١١,٧٩٪)، بينما جاءت بقيَّة التَّراكيب السَّبع مرَّة واحدة من أصل سبعة عشر شاهدًا بمعدل (٥,٨٨٪) لكلِّ تركيب. ويظهر

من الإحصائيَّة شيوع استعمال (تركيب "ليس" مع اسمها المحذوف وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة)، وظهر من دراسة هذا التَّركيب اتِّفاق الشُّعراء في وضع موقعه من النسيج الشِّعري، فهو يقع في نهاية صدر البيت أو في نهاية عجزه، فوقع في نهاية عجز البيت ستَّ مرَّات ووقع في نهاية صدر البيت مرَّتين.

- جاءت أداة النَّفي "لا" في نفي الجملة الاسميَّة في المعلَّقات السَّبع في ستَّة تراكيب، وجاء كلُّ تركيب منها مرَّة واحدة من أصل ستَّة شواهد لكلِّ تركيب بمعدل (١٦,٦٦٪)، وظهر من دراسة تلك التَّراكيب الستِّ سياحة موقعها في النسيج الشِّعريِّ، فهي وقعت في جميع أجزاء البيت الشِّعريِّ.
- جاءت أداة النَّفي "ما" في نفي الجملة الاسميَّة في المعلَّقات السَّبع في ثلاثة تراكيب، وجاء (تركيب "ما" مع اسمها وخبرها اتَّصلت به باء زائدة) ثلاث مرَّات من أصل خمسة شواهد بمعدل (٦٠٪)، بينما جاء التَّركيبان الآخران مرَّة واحدة من أصل خمسة شواهد بمعدل (٢٠٪) لكلِّ تركيب، ويظهر من الإحصائيَّة أنَّ استعمال (تركيب "ما" مع اسمها وخبرها اتَّصلت به باء زائدة) أكثر من التَّركيبين الآخرين، وظهر من دراسة هذا التَّركيب اتِّفاق الشُّعراء في وضع موقعه من النسيج الشِّعري، فهو يقع في نهاية صدر البيت أو في نهاية عجزه، فوقع في نهاية عجز البيت مرتين ووقع في نهاية صدر مرَّة واحدة، وهو بهذه الصورة يتَّفق في موقعه من نسيج البيت الشِّعري مع صورة (تركيب "ليس" مع اسمها المحذوف وخبرها نكرة اتَّصلتْ به باء زائدة)، وكما اتَّفقوا في موقع تركيب (تركيب "ما" مع اسمها وخبرها اتَّصلت به باء زائدة) من النَّسيج الشِّعريِّ اتَّفقوا في بنائه، فهو يتكوَّن من (ما + اسمها + شبه جملة جار ومجرور + خبر "ما" متَّصل بها باء زائدة) وهذا يكشف عن مهيع عندهم في بناء هذا التَّركيب.
- تفاوت انتشار استعمال أسلوب النَّفي عند شُعراء المعلَّقات في نفي الجملة

الاسميَّة، فنجد أنَّ زهير بن أبي سُلْمى استعمله سبع مرَّات من أصل ثماني وعشرين مرَّة بمعدل (٢٥٪)، بينما نجد أنَّ امرأ القيس وطرفة بن العبد وعنترة بن شدَّاد والحارث بن حلِّزة استعملوه خمس مرَّات من أصل ثماني وعشرين مرَّة بمعدل (١٧,٨٥٪)، واستعمله عمرو بن كلثوم مرَّة واحدة من أصل ثماني وعشرين مرَّة بمعدل (٣,٥٧٪)، في حين نجد أنَّ لبيد بن ربيعة لم يستعمله مطلقًا. ويمكن تفسير تفاوت هذه النِّسب بموضوعات القصائد وأصحابها، فزهير نصَّب نفسه داعية سلام بين عبس وذبيان، فحذَّر من أن استمرار الحرب بينهما ليس فيه سوى العناء والمشقَّة، فهو خطيب منفعل، وامرؤ القيس صاحب الملك الضَّائع تكتنفه الأحلام ويسيطر عليه الحنين للماضي، فهو منفعل في خضم تلك الذِّكريات، والحارث بن حلِّزة يملؤه الغضب في الدِّفاع عن قبيلته، فهو في مقام منفعل، وطرفة بن العبد يكاد يجنُّ من ظلم ذوي القربى له، فهو في حالة انفعال، وعنترة بن شداد يشعر بالظلم والأسى فهو فارس القبيلة المقدَّم عندهم في الحرب المؤخَّر في السِّلم، وهو المحروم من ابنة عمِّه الَّتي طالما حلم ومنَّى النَّفس بها لا لشيء سوى أنَّه أسود البشرة، فهو في مقام الانفعال، وعمرو بن كلثوم ينافح عن قبيلته ويفخر بها فهو منفعل كل الانفعال في خضمّ الدِّفاع عنهم والفخر بهم، فالقاسم المشترك بين شعراء تلك المعلَّقات هو الانفعال والغضب، وفي هذه المقامات تكثر أساليب النَّفي في التَّعبير عن هذه العواطف الَّتي تملؤها مشاعر الغضب. أما لبيد بن ربيعة فلم تسيطر عليه مشاعر الغضب والانفعال، فمعلَّقته تسيح في موضوعات متفرِّقة بين وصف الأطلال والطبيعة والناقة والخمر والكرم والفخر، فهو هادئ كهدوء موضوعاته مجانبٌ للغضب والانفعال، فغاب أسلوب النفي في معلَّقته.

- أبان أسلوب النَّفي في شِعر المعلَّقات عن معانٍ بلاغيَّة عدَّة، وتفصيل هذه

المعاني عند كلِّ شاعر من شُعرائها في الآتي:

- فمعاني تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة عند امرئ القيس عبّرت عن اكتمال الحسن في محبوبته، واكتمال صفة خلق فرسه، وبيان وفائه لمحبوبته، والتَّعجُّب من فضل يوم دارة جلجل، والاستدراك الَّذي أفاد بأنَّ الفترات الزَّمنية من ليل وصباح لا علاقة لها في همومه.
- وجاءت معاني تراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة عند طرفة بن العبد لتعبِّر عن تنزيه سيفه عن المثالب، والفخر بكرمه وشجاعته وعلِّو همَّته ومضاء رأيه.
- وتراكيب الجملة الاسميَّة المنفيَّة عند زهير بن أبي سُلمى غلب عليها التَّغني بمدح هرم بن سنَّان والحارث بن عوف ووصل المدح إلى قبيلتهما، وعبَّرت التَّراكيب المنفيَّة الأخرى عن التَّحذير لعبس وذبيان من استمرار الحرب بينهما، وعن التنبيه إلى أنَّ مصير الجميع موت وفناء، وعن الثناء على قوَّة العزم ومضائه.
- وجاءت معاني النَّفي عند عنترة بن شدَّاد لتتغنَّى بشجاعته وفروسيَّته في جانب منها، وفي جانب آخر عبَّرت عن التَّغني بجمال تلك الرَّوضة المعشبة.
- وأسلوب النَّفي عند الحارث بن حلِّزة أفاد التَّعبير عن معاني السُّخريَّة في ثلاثة تراكيب من معلَّقته، والفخر بقبيلته في تركيب، وفي تركيب آخر حذَّر العائل على الآمنين من هدر دمه وضياعه.
- وخرج أسلوب النَّفي في معلَّقة عمرو بن كلثوم إلى معاني الحثِّ والحضِّ على القتال.

ويُوصي البحث بتوصيتين:

- دراسة بلاغة النَّظم في تراكيب الجملة الفعلية في المعلَّقات السَّبع.
- دراسة بلاغة النَّظم في أساليب النَّفي الضِّمنيِّ في المعلَّقات السَّبع.

هذا، والحمد لله في أوَّل الأمر وآخره.

المصادروالمراجع

الأنباريُّ، محمَّد بن القاسم. "شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٥، القاهرة: دار المعارف، د. ط).

أبو موسى، محمَّد بن محمَّد. "الشِّعر الجاهليُّ: دراسة في منازع الشُّعراء". (ط١، القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٨م).

بروكلمان، كارل. "تاريخ الأدب العربيّ". ترجمة: عبد الحليم النَّجَّار، (ط٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت).

التَّفْتَازَاني، سعد الدِّين مسعود. "المطوَّل". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠١م).

التبريزي، يحيى بن علي. "شرح المعلَّقات العشر". تحقيق: محمّد شحاته، (ط١، مكَّة المكرَّمة: المكتبة الفيصلية، ٢٠٠٥م).

بن خوية، رابح. "البنية التَّركيبيَّة للقصيدة الحديثة". (ط١، إربد: عالم الكتاب الحديث، ٢٠١٣م).

الدرة، محمَّد علي طه. "فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال". (ط٢، جدة: مكتبة السوادي، ١٩٨٩م).

الزوزني، عبد الله بن حسن. "شرح المعلَّقات السَّبع". تحقيق: محمَّد الفاضلي، (د.ط، بيروت: المكتبة العصريَّة، ٢٠٠٣م).

السَّامَّرائي، فاضل صالح. "معاني النَّحو". (ط٥، عمَّان: دار الفكر، ٢٠١١م).

السَّامرائي، فاضل صالح. "معاني الأبنية في العربية". (ط٣، عمَّان: دار عمَّار، ٢٠١٢م).

السَّكاكي، يوسف بن أبي بكر. "مفتاح العلوم". تحقيق: نعيم زرزور، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٩٨٧م).

علي، جواد. "المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام". (د.ط، بغداد: جامعة بغداد، د.ت).

عبد الرحيم، سعد سيِّد أحمد. "أسلوب النَّفي وأدواته في المعلَّقات العشر". *مجلّة كلّية الآداب جامعة الفيوم* ١١، (٢٠١٩م): ١ – ٥٥.

ابن فارس، أحمد. "الصَّاحبي". تحقيق: السَّيِّد أحمد صقر، (د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت).

فيود، بسيوني عبد الفتَّاح. "علم المعاني: دراسة بلاغيَّة ونقديَّة لمسائل المعاني". (ط٣، القاهرة: مؤسَّسة المختار، ٢٠٠٤م).

الفيصل، عبد العزيز محمَّد. "المعلَّقات العشر". (ط٢، الرِّياض: طبعة خاصة للمؤلف، ٢٠٢٢م).

اللبدي، محمَّد سمير. "معجم المصلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة". (ط١، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ١٩٨٥م).

ابن منقذ، أسامة. "البديع في نقد الشِّعر". تحقيق: أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، (د.ط، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين. (د.ط، القاهرة: دار المعارف، د.ت).

Bibliography

ʿAbd Al-Raḥīm, Saʿd Sayyid Aḥmad. "Uslūb Al-Nafyi wa-Adawātihi fī al-Muʿallaqāt Al-ʿAsharr". Faculty of Arts, Fayoum University 11, (2019): 1–55.

Abū Mūsā, Muḥammad bin Muḥammad. "al-Shiʿr al-Jāhilī: Dirāsa fī Manāziʿ Al-Shuʿarāʾ". (1st ed., Cairo: Wahba Bookstore, 2008).

Al-Anbārī, Muḥammad bin Al-Qāsim. Sharḥ Al-qaṣāʾid al-sabʿ Al-ṭiwāl al-jāhilīyāt. Investigated by ʿAbd al-Salām Hārūn, (5th ed., Cairo: Dār al-Maʿārif).

Al-Durra, Muḥammad ʿAlī Ṭaha. "Fatḥ Al-Kabīr Al-Mutaʿāl Iʿrāb Al-Muʿallaqāt Al-ʿAsharr Al-Ṭiwāl. (2nd ed., Jiddah: Al-Sawādī Bookstore, 1989).

Al-Faiṣal, ʿAbd Al-ʿAzīz Muḥammad. "Al-Muʿallaqāt Al-ʿAsharr". (2nd ed., Riyadh: Author's special edition, 2022).

ʿAlī, Jawād. "Al-Mufaṣṣal fī Tārīkh Al-ʿArab Qabla Al-Islām". (n.ed., Baghdad: University of Baghdad, n.d.).

Al-Lubbadī, Muḥammad Samīr. "Muʿjam Al-Muṣṭalaḥāt Al-Naḥwīya wa-al-Ṣarfīya". (1st ed., Beirut: Al-Risāla Foundation, 1985).

Al-Sakkākī, Yūsuf bin Abī Bakr. "Miftāḥ Al-ʿUlūm". Investigated by Naʿīm Zarzūr, (3rd ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīya, 1987).

Al-Sāmurraʾī, Fāḍil Ṣāleḥ. "Maʿānī Al-Abniya fī Al-ʿArabīya". (3rd ed., Oman: Dār ʿAmmār, 2012).

Al-Sāmurraʾī, Fāḍil Ṣāleḥ. "Maʿānī Al-Naḥw". (5th ed., Oman: Dār al-Fikr, 2011).

Al-Tibrīzī, Yaḥyā bin ʿAlī. "Sharḥ Al-Muʿallaqāt Al-ʿAsharr". Investigated by Muḥammad Shaḥāta, (1st ed., Mecca: Al-Maktaba Al-Faiṣalīya, 2005).

Al-Taftāzānī, Saʿd Al-Dīn Masʿūd. "Al-Muṭawwal". Investigated by ʿAbd Al-Ḥamīd Hindāwī, (1st ed., Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmīya, 2001).

Al-Zawzanī, ʿAbdullāh bin Ḥasan. "Sharḥ Al-Muʿallaqāt Al-Sabʿ". Investigated by Muḥammad Al-Fāḍilī, (n.ed., Beirut: Al-Maktaba Al-ʿAṣrīya, 2003).

Bin Khūya, Rābiḥ. "Al-Binya Al-Tarkībīya lil-Qaṣīda Al-Ḥadītha". (1st ed., Irbid: ʿĀlam Al-Kitāb al-Ḥadīth, 2013).

Brockelmann, Karl. "Tārīkh Al-Adab Al-ʿArabī". Trans. ʿAbd Al-Ḥalīm Al-Najjār, (5th ed., Cairo: Dār al-Maʿārif, n.d.)

Fayūd, Basyūnī ʿAbd al-Fattāḥ. "ʿIlm Al-Maʿānī: Dirāsa Balāghīya

wa-Naqdīya li-Masāʾil Al-Maʿānī". (3rd ed., Cairo: al-Mukhtār Foundation, 2004).

Ibn Fāris, Aḥmad. "Al-Ṣāḥibī". Investigated by Al-Sayyid Aḥmad Ṣaqr, (n.ed., Cairo: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī Press, n.d.).

Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukarram. "Lisān Al-ʿArab". Investigated by ʿAbdullāh ʿAlī al-Kabīr et al., (n.ed., Cairo: Dār al-Maʿārif, n.d.).

Ibn Munqidh, Usāma. "al-Badīʿ fī Naqd Al-Shiʿr". Investigated by Aḥmad Badawī and Ḥāmid ʿAbd Al-Majīd, (n.ed., Cairo: Muṣṭafā Al-Bābī al-Ḥalabī Press, n.d.).

١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 18

Oct - Dec 2025